www.kassiounpaper.com

847

الاثنين 29 كانون الثاني 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

أقل من ربع السوريين فقط... يتغذون جيداً

[12]

الافتتاحية

الحل الحقيقي.. والحل الملغوم

رغم محاولات خصوم الحل السياسي خلط الأوراق مجدداً في الأزمة السورية، بعد تفجير الأوضاع في الشمال السوري والعدوان التركي على عفرين، و«لاورقة» الدول الخمس، رغم ذلك كله، فإن تقييماً موضوعياً، للحراك الدولي والإقليمي، خلال الأسبوع الفائت، من لقاء قوى المعارضة في الرياض، وزيارة وفد هيئة التفاوض إلى موسكو، إلى الاجتماعات الخاصة في جنيف، إلى «لا ورقة» الدول الخمس، إلى مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، إن كل ذلك، يقودنا إلى استنتاج أساسي، وهو أن الصراع اليوم، لم يعد على الحل السياسي بحد ذاته، على الأقل شكلاً، بل يجري الصراع على ماهية الحل، واتجاهاته، أي أن الصراع يجري اليوم بين أنصار الحل الحقيقي، وأنصار الحلول الملغومة، بمعنى آخر، أن الحل السياسي بات خياراً ثابتاً، وبمعنى أوضح، أن خيار طرف فرض نفسه على الخيار الآخر، فلأول مرة تضطر الدول الخمس، إلى طرح ورقة عن «الحل السياسي».

إن ثبات خيار الحل السياسي، والتراكم الهام الذي حدث في مساره، خلال الأشهر القليلة الماضية، وتساقط الأدوات السابقة، العسكرية والسياسية للقوى المعادية للحل، الواحدة بعد الأخرى، وضع على جدول أعمال واشنطن وحلفائها – كما يبدو – مهمة تلغيم الحل السياسي، والسعي إلى إنتاج «حل» ممسوخ، ومشوّه، بعد العجز الواضح عن إيقافه، حيث يتضح بأن «لا ورقة» الخماسية تتناقض شكلاً ومضموناً مع مسار الحل، والقرارات الدولية كلها، وخصوصاً القرار 2254، لابل أن هذه «اللاورقة» بجوهرها، ليست إلا أداة شرعنة النفوذ الإقليمي والدولي في سورية، من خلال «الحل» نفسه، أي تثبيت وتجميد الأمر الواقع الراهن، الذي يعني عملياً دفع سورية إلى التقسيم.

يعتبر الإجماع الذي حصل حول الحل السياسي، والقرار 2254 كخريطة طريق، بعد جهد مضن من القوى الدولية الحليفة، والقوى السورية الجادة، مكسباً تاريخياً للشعب السوري، من غير المسموح التفريط به، ومن أي طرف كان، وتحت أية ذريعة كانت، وهو بجوهره ووظيفته النهائية، أداة إعادة القرار إلى السوريين، ليقرروا مصيرهم، دون وصاية من أحد، ودون السعي إلى البحث عن مسارات بديلة، أو الاجتهادات التي تفرغ القرار من محتواه.

ضمن هذه الرؤية يجب التعاطي، مع جميع المبادرات التي يتم طرحها لحل الأزمة، سواء كانت المبادرات المشبوهة التي يتم طرحها من قبل حلف الحرب المأزوم والمتراجع، أو مبادرات حلفاء الشعب السوري، بما فيه مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، فهو ليس مساراً بديلاً، وليس المطلوب منه أن يكون كذلك، بل ينبغي التعاطي معه، وكما أكد الداعون إليه مراراً على أنه مسار داعم لجنيف، و أداة لدفعه إلى الأمام، وجاء قرار الأمين العام للأمم المتحدة بالمشاركة تأكيداً إضافياً على الوظيفة المحددة لهذا لمؤتمر، وعدم تناقضه مع القرارات الدولية.

ملف «سورية 2018»

ست حقائق عن عفرين

05

ملف «سورية 2018»

دليقان: لا ورقة تيلرسون صك انتداب..

06

شؤون اقتصادية

الاقتصاد الأمريكي... «الامبراطور عارياً»!

14

شؤون محلية

معاناة السوريين في المخيمات مغيبة

16

مؤتمرات عمال دمشق في أسبوعها الثاني

يواصل اتحاد عمال دمشق مؤتمراته الدورية السنوية لمناقشة واقع العمال في كل نقابة على حدة، حيث شهد الأسبوع الماضي عقد مؤتمرات الصناعات الخفيفة والكيماوية والبناء والإسمنت، إلى جانب المصارف والطباعة والزراعة.

■ **سمر علوان**

وعلى غرار الأسبوع السابق، اتسمت المؤتمرات في أغلبها بمحدودية الجرأة في الطرح، وغلبة الطابع الخطابي على حساب المناقشات الحقيقية، ما قاد إلى مزيد من إفراغ هذه المؤتمرات من أهميتها، وتحويلها إلى جلسات لتلاوة التقارير المعدة مسبقاً والتصويت عليها فقط!

عمال البناء

مؤتمر البناء كان الأكثر فرادة الأسبوع الماضي إذ شهد مناقشات عديدة وطرح قضايا مهمة، أبرزها: رفض القطاع الخاص لترميم الشواغر النقابية عن طريق التعيين، بدلا من الانتخاب، وهو ما يتعارض مع قانون التنظيم النقابي 84، كما أنه ينطوي على مخالفة دستورية، حيث يتنافى مع استقلالية الحركة النقابية، كما طالب عمال الشركة العامة للطرق، بمنح اللجان النقابية صلاحيات حقيقية لحماية العمال من النقل التعسفي، في حين دعا عمال الإسكان إلى تعديل كل من قانون التنظيم النقابي، والنظام الداخلي لنقابة البناء والأخشاب، بما يحقق مصالح العمال.

لا لإعادة الإعمار بأيد أجنبية

وفي الجانب الاقتصادي طالب ممثلو عمال البناء، بدعم القطاع الحكومي، وإعادة العمل بالمجلس الأعلى للشركات، والذي يتولى توزيع العمل بين الشركات، مع التأكيد على أن يكون لقطاع الدولة النصيب الأكبر، كما رفض عمال البناء إدخال الشركات الأجنبية في مرحلة إعادة الإعمار، مطالبين بإعادة تأهيل شركات القطاع العام الإنشائية، ورفدها بآليات حديثة تلبي مقتضيات المرحلة المقبلة، واستنكر أحد ممثلي العمال خبراً تداولته وسائل التواصل الاجتماعي، حول تسليم بناء الصوامع في القطر لشركة ماليزية ، وهوما يشكل خطراً على الشركات الوطنية، التي أثبتت كفاءتها في بناء الصوامع طوال العقود الماضية، وهو توجه يتلاقى مع نهج الحكومة القائم على تغييب القطاع العام، فالشركات الأجنبية تفرض شروطاً تتنافى مع مصلحة الطبقة العاملة، وتهدد بجلب عمالة خارجية، في حين يعاني عمالنا من البطالة، مع التذكير بالتجربة السيئة للشركات الأجنبية في مطار دمشق الدولي، والتي انتهت بتصدع أحد الأسقف بعد مدة وجيزة.

عمال الاسمنت: «لا للخصخصة»

بدورهم أكد عمال الاسمنت على ضرورة تشغيل معامل القطاع العام المتوقفة بعيداً عن الخصخصة، بكل المسميات التي تحاول الحكومة تمريرها باستمرار كالتشاركية، مع التشديد على ضرورة وضع حد للمنافسة غير العادلة بين القطاعين الخاص والحكومي، ورفض سياسة إغراق الأسواق السورية بمنتجات مستوردة من الدول الأخرى، وخاصة العربية، والتي تسببت بإغلاق الكثير من المعامل، وتشريد الآلاف من أسر العمال، وكذلك وقف استيراد السيراميك الأجنبي لدعم الصناعة الوطنية.

عمال المصارف

لم يكن عمال المصارف أفضل حالاً، إذ حملوا إلى مؤتمرهم مطالب كثيرة ما عادت تحتمل التسويف، أبرزها: زيادة الأجور للعاملين في المصارف العامة للحد من تسربهم إلى المصارف الخاصة، وإيجاد نظام خاص موحد لكل المصارف فيما يتعلق بالحوافز، إضافة إلى إعادة النظر في منح القروض السكنية للعاملين في المصارف، وضرورة رفع سقفها، وتخفيض الفوائد عليها.
كما أكد عمال المصارف على ضرورة إعادة النظر في موضوع عودة العمال إلى دير الزور، في حين ما تزال لا تتوافر فيها مقومات الإقامة والعمل، إلى جانب تطوير التشريعات المالية، بخصوص الضرائب غير المباشرة، بإيجاد لصاقة تختصر أشكال الطوابع المختلفة، أسوة بالمصالح العقارية، وأن تعود قيمة هذه اللصاقة إلى صناديق النقابة، مع التذكير بلزوم إعفاء كفلاء العمال الذين غادروا البلاد أسوة بالعسكريين، وتحصيل حق المصرف من التأمينات الاجتماعية.

عمال الكيماوية

في مؤتمر عمال الصناعات الكيماوية تلاقت أصوات عمال القطاعين الخاص والحكومي، على ضرورة رفع الأجور، وتحسين الوضع المعيشي للطبقة العاملة، وأهمية إيجاد آلية للتنسيق بين القطاعين الخاص والحكومي، فيما يتعلق بالأدوية المتماثلة، كي لا يتم إغراق السوق بأدوية معينة على حساب أخرى.
وكان النصيب الأكبر من المداخلات للقطاع الخاص، الذي أكد عماله على ضرورة عدم فصل العامل الذي يؤدي الخدمة العسكرية والاحتياطية، وتفعيل دور الحضانة في الشركات الخاصة، ولا سيما أن أغلب عمالها من الأمهات، إضافة إلى فتح باب الشراء بالتقسيط، من المؤسسات العامة لعمال القطاع الخاص أسوة بالعام.

مطالب خفيفة

أما مؤتمر الصناعات الخفيفة فاتسم بقلة المطالب العمالية، والعجلة في إنجازه حيث تم التطرق إلى مطالب عديدة، كالمبيت العمالي، ورفد الصناعات التحويلية بأيدٍ عاملة فتية، وعدم الكيل بمكيالين بين القطاعينِ الخاص والحكومي، ورفع قيمة الوجبة الغذائية.

«رح نضل نعيدها»

ورغم أن النسبة الأكبر من المطالب العمالية التي حملتها المؤتمرات لم تكن سوى قضايا جرى طرحها في الأعوام السابقة، دون أن تلقى ردودا فعلية، فإن العمال أصروا على المطالبة بها، باعتبارها حقوقاً مشروعة لا يمكن التنازل عنها، ولو تطلب الأمر إعادتها كل مؤتمر، وفي طليعتها المسائل المتعلقة برفع الأجور وتحسين الوضع المعيشي المتردي للطبقة العاملة، وتعديل القانون 17 وقانون العاملين الأساسي، وصرف بدل الإجازات، وبدل عطلة يوم السبت لمن يداومه دون أجر، إلى جانب رفع سوية الطبابة، والتأمين الصحي للعمال، وإيجاد آليات تضمن تنسيب عمال القطاع الخاص للتأمينات الاجتماعية، وتعديل قيمة الحوافز، وبدل اللباس والوجبة الغذائية، والتعويض العائلي، وتوزيع نسبة من الأرباح على عمال الشركات الرابحة، إلى جانب رفد شركات قطاع الدولة بالأيدي العاملة الفنية والخبيرة، وتزويدها بآلات جديدة، وإصلاح خطوط الإنتاج المتوقفة، وخفض أسعار حوامل الطاقة ودعم القطاع الحكومي.

بصراحة

■ **محمد عادل اللحام**

الغائب الحاضر في المؤتمرات النقابية!

دخلت المؤتمرات النقابية أسبوعها الثالث في المحافظات جميعها، حسب المواقيت التي وضعت لكل اتحاد محافظة ونقابة.
الملاحظ في معظم المؤتمرات، من خلال المداخلات التي طرحت، الحضور الخجول لما هو أساسي، وتسيّد القضايا والمطالب التي تعاد في المؤتمرات كلها مثل: الوجبة الغذائية، والحوافز الإنتاجية، والطبابة، والإجازات الإدارية، التي لم يحصل العمال على بدل نقدي عنها، لمنع ذلك من قبل رئاسة الوزراء، وهي أمور لها أهميتها إن تحققت، وستكون عاملاً مساعداً للأجور بتحققها، وليس بتدويرها من عام لآخر، وإعادة المطالبة بها في كل عام، وإنما بالضغط لتحقيقها بأشكال مختلفة، والضغوط هي: رسائل ترسلها الطبقة العاملة إلى الأطراف كلها صاحبة العلاقة بالحقوق العمالية، ومن المؤكد سيتلقى العمال انعكاساً لها في تحقيق مطالبهم، التي هي في تزايد مستمر، وتتطور مع تطور الحاجات الضرورية لهم.
القضايا الأخرى التي تم طرحها في بعض المؤتمرات، ولم يُتخذ موقف نقابي وعمالي منها، بل جرى تبريرها والدفاع عن بعضها من بعض الجالسين على المنصات الرئيسة، والمفترض أنها قيادات نقابية تعطي العمال الموقف المعبر عن المصلحة الأساس لهم، مثل: زيادة الأجور، وحق الإضراب للطبقة العاملة، وطريقة ملء الشواغر في المستويات النقابية المختلفة، والموقف من قانون التشاركية، وعدم العمل على تشغيل المعامل، والشركات، بمختلف مهامها الإنتاجية والإنشائية، والاستثمار فيها، والذهاب نحو الاستيراد للعديد من المواد التي تنتج محلياً، مثل: السيراميك والأقمشة، والبدء بتسليم الشركات الأجنبية التعهدات الإنشائية، مثل: صوامع الحبوب في أربع محافظات، مع العلم أن الشركات الإنشائية الوطنية قامت بإنشاء وتعمير جميع صوامع الحبوب في المحافظات السورية، وبتقنية عالية، وهذه الخبرات قد تكونت عند العمال
والمهندسين والفنيين السوريين، يجري التضحية بها على مذبح السياسات الليبرالية، وموقفها العميق تجاه ما هو أجنبي، أو رأس مال محلي صلاته وثيقة بالرأسمال العالمي.
الموضوع المهم، الذي كان حضوره خجولاً هو: قانون العمل رقم 17 وضرورات تعديله بما يرفع الظلم عن الطبقة العاملة في القطاع الخاص، وأن يكون متوازناً من حيث الحقوق التي يتمكن فيها العمال من الدفاع عن مصالحهم، وفي مقدمتها حق الإضراب للعمال المشرع دستورياً.

مؤتمرات حمص

مع بداية العام، جاء موسم المؤتمرات النقابية، حيث كالعادة كان صوت النقابيين أضعف من أن تسمعه الحكومة، فالحركة النقابية فاقدة لمقومات القوة كلها التي ترغم أصحاب القرار من سماع صوت العمال ومطالبهم!

بدأت المؤتمرات النقابية بتاريخ 2018/01/14 بمؤتمر نقابة عمال استصلاح الأراضي وفكانت أبرز المطالب التي تم استعراضها:

1ـ التخفيف من الثبوتيات والأوراق والاعتماد على الأتمتة في إنجاز المعاملات اليومية وحل مشكلة الصرافات.

2ـ تأمين الأيدي العاملة اللازمة لسد النقص الشديد، بسبب ظروف الأزمة.

3ـ استبدال الآليات القديمة بآليات جديدة، نظراً للارتفاع الشديد في تكاليف الإصلاح.

4ـ العمل على رفع أجور عمال الفاتورة، حيث لا يتجاوز راتب عامل الفاتورة /11000/ ليرة.

5ـ إحداث جناح للقثطرة القلبية في المشفى العمالي.

6ـ تأمين كافة أنواع الأدوية في الصيدلية العمالية.

7ـ رفع قيمة اللباس العمالي.

8ـ الاهتمام بالجانب الثقافي، من خلال الاهتمام بالدورات النقابية.

9ـ رفع أجور العاملين بما يتناسب وتكاليف المعيشة.

مؤتمر نقابة عمال البناء والأخشاب وأبرز المطالب

1ـ رفع الأجور والتعويضات بما يتناسب مع تكليف المعيشة، وارتفاع الأسعار.

2ـ تطوير أساليب تحقيق المطالب العمالية بما فيه الإضراب.

3ـ معالجة موضوع اللباس العمالي، ليكون مناسباً من حيث النوعية والقيمة.

4ـ ضرورة تفعيل اللقاءات بين اللجان النقابية ومكتب النقابة واتحاد عمال المحافظة لتبادل الخبرات.

5ـ تطوير صناديق المساعدة بما يتناسب مع الإمكانات.

6ـ شمول العاملين كافة بالرعاية الصحية.

7ـ تثبت العمال المؤقتين.

مؤتمر نقابة عمال الغزل والنسيج

1ـ تأمين المواد الأولية اللازمة واستثناؤها من الرسوم.

2ـ إدراج صناعة الغزل والنسيج ضمن الصناعات الخطرة.

3ـ رفع قيمة الوجبة الغذائية للعاملين في صناعة الغزل والنسيج.

4ـ إعادة تشغيل شركة الغزل والنسيج والصباغة، المتوقفة من زمن طويل.

5ـ شمول المتقاعدين بنظام الطبابة والضمان الصحي.

6ـ العمل على تعديل صندوق المساعدة الاجتماعية.

7ـ رفد شركات الغزل والنسيج بالكادرات المناسبة، من خريجي المعاهد وتحديث الآلات.

8ـ تأمين وسائط النقل المناسبة لعمال محلج الوليد.

9ـ منح العاملين الحوافز الإنتاجية، وبما يتناسب وارتفاع الأسعار.

10ـ منح الموسميين تعويض غلاء المعيشة.

مؤتمر عمال الطباعة والثقافة والإعلام

1ـ تثبيت العمال المؤقتين وخاصة العقود السنوية.

2ـ ضم خدمات العاملين على نظام الفاتورة، بعد أن تحولوا لعقود سنوية.

3ـ تشميل أفراد أسرة العامل والمتقاعدين بالتأمين الصحي والمعالجة السنية.

4ـ زيادة قيمة الوجبة الغذائية واللباس بما يتناسب والأسعار الرائجة.

مؤتمر نقابة عمال السكك الحديدية

1ـ متابعة نقل أضابير العمال من حلب إلى حمص.

2ـ تشميل عمال الشركة بالطبابة السنية أسوة بعمال المؤسسة.

3ـ تأمين اللباس العمالي والوجبة الغذائية.

4ـ تثبيت المؤقتين وعدم التأخير بصرف رواتبهم.

5ـ عدم التأخير بصرف الرواتب.

6ـ رفع سقف طبيعة العمل وفق القانون 2004/50

7ـ توزيع الوجبة الغذائية المتوقفة منذ عام2011

8ـ إصلاح الآليات والمعدات الإنتاجية، وتعويض النقص الحاصل في اليد العاملة.

مؤتمر نقابة عمال النقل البري

1- إعادة النظر بصندوق المساعدة وآلية عمله.

2- تشديد الرقابة على الصهاريج، وتعديل آلية توزيع المازوت في الكراج الشمالي.

3- تثبيت العمال المؤقتين ومنح طبيعة العمل والحوافز والمكافآت للعمال في مديرية النقل البري.

4- رفع قيمة المساعدات التي يقدمها مكتب النقابة للعمال الذين يخضعون لعمليات جراحية.

مؤتمر نقابة عمال السياحة

1- تشكيل لجان مشتركة بين الشؤون الاجتماعية والتأمينات الإجتماعية ومكتب النقابة لمنح وثائق للعاملين التي انتقلت أوراقهم وثبوتياتهم، بسبب الأزمة، لضمان حقوقهم ومنحهم تعويضات كاملة.

2- منح العاملين بالقطاع السياحي الخاص، الزيادات على الرواتب التي تصدر بمرسوم رئاسي أسوة بالقطاع العام.

3- تعديل قانون التنظيم النقابي، بحيث يعتمد التسلسل التنظيمي عند التكليف والإنتخاب.

4- تحسين وضع العاملين المعاشي، وتأمين بيئة عمل اقتصادية واضحة.

5- تعديل القانون 17

6- منح العملين بالقطاع الخاص قروض من المصارف العامة أسوة بعمال القطاع العام.

مؤتمر عمال نقابة التنمية الزراعية

1- تشميل عمال محطة أبقار حمص بالضمان الصحي.

2- رفع سقف طبيعة العمل.

3- تعويض النقص الحاصل في اليد العاملة.

4- تأمين وسيلة نقل للعاملين.

5- توفير أماكن لتخزين الأعلاف بدل المستودعات المدمرة.

6- زيادة العاملين في فرع أعلاف حمص ومنشأة دواجن حمص.

7- منح طبيعة عمل وتعويض اختصاص لحملة المعاهد المتوسطة في البحوث العلمية الزراعية.

8- تثبيت المؤقتين ودعم قطاع الحراج والغابات بأدوات متطورة لمكافحة الحرائق

9- تأمين فرص عمل لخريجي الثانويات الزراعية والبيطرية والاهتمام بالواقع الزراعي.

ومن أهم المداخلات في هذه المؤتمرات، ما جاء في مداخلة النقابي عمر البقاعي في مؤتمر نقابة عمال البناء تحت عنوان «الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك»

إن سياسة الأجور وتحرير الأسعار ورفع أسعار حوامل الطاقة «محروقات_ كهرباء» وتوصيف حال القطاع العام، دون تخليصه من مشكلاته وعدم توسيعه بضخ كوادر جديدة، وعدم دعم القطاع الزراعي، وتحويل سورية من بلد مصدرة للقمح إلى مستوردة له.

أليست هذه وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، اللذان تتحكم بهما دول الغرب الاستعماري، وعلى رأسهم الإمبريالية الأمريكية، والتي ما زالت تتآمر على سورية بلدنا الحبيب وشعبها، عبر الحصار الاقتصادي، ودعم الإرهاب؟!

أما آن الأوان للقطع الكامل لكل هذه الوصفات احتراما لتضحيات الشعب السوري، ودماء شهدائه المدنيين والعسكريين

إن الاهتمام الجدي بالوضع المعيشي، لأوسع الجماهير الكادحة، وعلى رأسهم الطبقة العاملة، هو جزء مهم لتكريس الوحدة الوطنية التي يجب توطيدها باستمرار!

وتابع يقول.. لابد لنا كتنظيم نقابي من أن تكون لنا رؤية عامة، واستراتيجية واضحة، مستمدة من الواقع المأساوي للطبقة العاملة، وغالبية الشعب السوري، ولابد من وضع برنامج عمل نقابي وطني شامل، متسلح بالمصالح الجذرية للطبقة العاملة، من أجل الحفاظ على سورية واستقلالها السياسي والاقتصادي، عبر الحفاظ على القطاع العام والقطع الكامل للنهج الإقتصادي الليبرالي، أو ما يسمى اقتصاد السوق ومتمماته « تشاركية.. إيصال الدعم لمستحقيه» المهدد لمصالح الطبقة العاملة والحركة النقابية.

اللاذقية

نقابة عمال الدولة والبلديات تعقد مؤتمرها السنوي، وكانت أهم المطالب هي:

إحداث مكتب تأمينات في جبلة لخدمة عمالها في المدينة والريف، زيادة عدد عمال النظافة المخصصين لمدينة اللاذقية، وصرف المستحقات للسائقين بدائرة الخدمات الفنية، أسوة ببقية دوائر الدولة، وتخصيص لباس عمالي مناسب.

نقابة عمال التنمية الزراعية تعقد مؤتمرها السنوي

تحسين وضع العمال، وجعل عقودهم سنوية بدلاً من موسمية... تحسين وضع اللباس العمالي، واستبداله بقيمة نقدية.... تكريم اسر جرحى وشهداء العمال.... تأمين قروض عن طريق النقابة... جعل الهوية النقابية مجانية.

المؤتمر السنوي لنقابة عمال الصحة.....

أهم الأعمال المنجزة خلال العام 2017

إطلاق العمل لإعادة بناء مشفى جبلة.

وافتتاح رياض الأطفال في مشفى تشرين الجامعي. وتعديل أوضاع وفئات الممرضين من الفئة الثانيه إلى الأولى. وتثبيت عقود الشباب وذوي الشهداء ومنح مكافآت التخدير 100% وللمعالجين 75%.

وإعطاء تعويض العمل الإضافي وبدل الجولات للعاملين. بالإضافة إلى تأمين نقل العاملين.

الواقع الصحي

تبديل شركة التأمين الصحي. /كي كارد/ وإلزام الهيئات المستقلة بمعالجة مجانية لعمال الصحة وذويهم. وتشميل سيارات الإسعاف وعامليها بالتأمين الشامل، وزيادة عدد السائقين والكوادر التمريضية. وإعادة النظر بتعويض حملة شهادة المعاهد لخدمات الفنية.

المؤتمر السنوي الرابع لنقابة عمال الدولة والبلديات بحلب

عقدت نقابة عمال الدولة والبلديات مؤتمرها السنوي الرابع وفق الجدول المحدد

لينا حيدري...رئيسة لجنة نقابية طالبت في مداخلتها بتشميل العاملين في الحدائق والصرف الصحي بالأعمال الشاقة، كما طالبت بصرف كافة التعويضات على الراتب المقطوع الحالي.

أحمد/ عضو لجنة نقابية، أشار في مداخلته إلى معاناة العاملين في تجمع الآليات من صعوبة الذهاب والإياب إلى مكان العمل ونفقات السفر العالية وطالب بتأمين وسائط نقل.

نعسان/ عضو لجنة نقابية، طالب في مداخلته بصرف قيمة الإجازات السنوية غير المستهلكة.

محمد دقس/ عضو لجنة نقابية طالب في مداخلته بتثبيت العمال المؤقتين.

محمد ذو الفقار/ عضو لجنة نقابية طالب في مداخلته بمنح العاملين سلفة «راتب لتأمين المتطلبات الضرورية ثمن المازوت».

عضو لجنة نقابية، أشار في مداخلته إلى موضوع هام، مفاده أنه يتم توقيف بعض العاملين من الفئات الوظيفية المختلفة، من قبل الجهات الأمنية بداعي التحقيق معهم، وهذا مخالف للأنظمة والقوانين النافذة، وأن هذه المسألة من اختصاص الجهات الرقابية والقضائية، إن استدعى الأمر ذلك.

يحيى دباس/ عضو لجنة نقابية، طالب في مداخلته بتشكيل مؤسسة استهلاكية لتجمعه، أسوة ببعض التجمعات العمالية الأخرى.

محمد خلف عموري/ تحدث في مداخلته عن سبب تأخير صرف تعويض صندوق التكافل الاجتماعي، وتعويض العاملين الذين تقاعدوا عن العمل «سن قانوني_ استقالات»

التأخير يصل إلى أكثر من عام ونصف.

وفي رد رئيس اتحاد عمال حلب على الموضوع:

أشار إلى أنه تعرض صندوق التكافل إلى عجز مالي كبير تجاوز /300/ مليون ليرة سورية، أثناء هجمة الاستقالات وتعويض الوفيات، ويجري الآن العمل على تحسين موارد الصندوق، عبر الاستدانة من فوائض بعض النقابات للتعجيل في صرف هذا التعويض.

المؤتمر السنوي الرابع لنقابة عمال السكك الحديدية في حلب

ياسر مرعي/ عضو لجنة نقابية، أشار في مداخلته إلى الاهتمام بأسر الشهداء، حيث لا يتم تقديم المساعدة المطلوبة لهم. وقد رد عليه رئيس اتحاد عمال حلب: أنه سيتم فتح وحدة اقتصادية في مبنى الاتحاد، الغرض منها تقديم الخدمات ورعاية أسر الشهداء، وأشار في موضوع أخر، إلى فيما يخص الخدمات الصحية، وخاصةً فيما يتعلق بالخدمات السنية والعينية.

محمود أنيس/ رئيس لجنة نقابية: اشتكى في مداخلته من سوء الخدمات الصحية التي تقدمها شركة /إمبا/ وطالب بعدم التعاقد مع الشركة، والعودة إلى طباية المؤسسة مديرية الخدمات الطبية/ وإلى العيادات العمالية في الاتحاد.

محمود قزاز/ رئيس لجنة الرقابة المالية في النقابة: طالب في مداخلته بتأمين وسائط نقل للعمال بالتنسيق مع الإدارات المعنية.

عبد الرحمن سليمان/ عضو لجنة نقابية: طالب في مداخلته بتأمين وسيلة نقل مع مرافق لإحضار كتلة الرواتب والأجور مع المعتمدين من المصارف، وذلك حرصاً على سلامتهم وعدم التأخير.

محمود عزّاز/ أشار في مداخلته ثانية، إلى ضرورة استثمار بعض المنشآت العائدة ملكيتها للمؤسسة، ما ينعكس إيجابياً في تحسين الواقع المالي للمؤسسة.

محمد حبش/ عضو لجنة نقابية، في الشركة العامة لإنشاء الخطوط الحديدية: أكد في مداخلته على ضرورة رفع سقف الرواتب والأجور، وإعفاء الرواتب من الضرائب، وزيادة الرواتب والأجور.

عبد الحكيم بدوي/ رئيس الدائرة الإدارية في المؤسسة: أشار في توضيح الخدمات الصحية التي تقدمها الإدارة/ عبر مديرية الشؤون الطبية/ أنها مستمرة ولم تتوقف، ولكن المشكلة تكمن بالفارق الكبير بين سعر الحد الأدنى المحدد من قبل وزارة الصحة والتموين، والأسعار الرائجة لدى الأطباء والمخابر وغيرها، وطالب الجهات المعنية بمراقبة هذا الموضوع، عبر إلزام الأطباء ومراكز التحليل والمخابر بأسعار الحد الأدنى.

المؤتمرات النقابية في دير الزور

بعد حصار استمر لثلاث سنوات، ورغم التهجير الذي تعرض له عمال دير الزور ونهب وتدمير المعامل، وشبه انقطاع بين الطبقة العاملة وقياداتها النقابية، لجاناً ومكاتب نقابية، ومكتب تنفيذي، بدأت المؤتمرات النقابية السنوية في دير الزور، في ظل ظروفٍ صعبة، معيشية وأمنية، ودون تحضير وضعف الخبرة.

■ مراسل قاسيون

مؤتمر عمال نقابة الطباعة والإعلام

عقد يوم السبت 2018/1/20 مؤتمر نقابة عمال الطباعة والإعلام، وبسبب الانقطاع السابق، اقتصرت المناقشات على القضايا المطلبية والآنية.

عمال جامعة الفرات

طالب العمال بأن يكون لهم سكناً عمالياً كجزء من إعمار سورية، كما طالبوا بإعادة افتتاح وتفعيل الصيدلية العمالية، خاصة في هذه الظروف الصحية التي يعاني منها العمال، نتيجة ظروف الحصار والوضع المعيشي وسوء التغذية، وطالبوا أيضاً بإعادة النظر في وضع العمال الموسميين والعقود، وصرف رواتب الفاتورة، ودورة تثقيفية للعمال حول مواجهة الفكر الظلامي، ولعل من أهم المطالب التنظيمية: إحداث لجنة نقابية في جامعة الفرات.

عمال تربية دير الزور

طالبوا بمحاسبة المقصرين والفاسدين، وتسهيل صرف رواتب العمال السابقة، للعمال العائدين من أماكن تحديد عملهم، وتأمين عودة العاملين من المحافظات الأخرى مجاناً، أسوة بوزارة الزراعة، كما طالبوا بإيجاد آلية سريعة لصرف الوصفات الطبية بعد التقاعد، ورفع أجور ساعات الامتحانات، وتأمين غرف للجان النقابية في الدوائر الحكومية.

عمال الإعلام

طالبوا بالصيدلية العمالية وتأمين سيارة لنقل العمال، أو صرف بدل نقل نتيجة كلفته العالية، والتي لا تتناسب مع أجورهم وأسعاره، وكذلك صرف مكافآت عمل، ورفع نسبة طبيعة العمل، وفق القانون الأساسي للعاملين في الدولة، كي تساهم في تقليص الفجوة بين الأجور والأسعار، وطالبوا بمقرٍ للجنة النقابية في المركز الثقافي.

محمد الياس عضو مكتب تنفيذي

نأمل من مدراء الدوائر حضور المؤتمرات النقابية، وتقديم تقارير اقتصادية، ولكي نناقش معهم المطالب العمالية، وكيفية حلّها إن أمكن، وعدم حضورهم يدل على أنهم أكبر من النقابات.!؟

اسماعيل عجيل نائب رئيس الاتحاد

أرجو أن نكون ميدانيين في عملنا النقابي، من خلال المتابعة وتفعيل مكاتب النقابات، واللجان النقابية، التي دورها ضعيف، وهذا ما تبين من طروحاتها التي لم تلامس الواقع الحقيقي للعمال، ويجب أن يكون عملنا يومي ولا ننتظر انعقاد المؤتمرات.

طلال عليوي رئيس الاتحاد

عقّب على مداخلات المؤتمرين، وأكّد على مطالبهم، وطالب اللجان النقابية بتفعيل دورهم، والتواصل المباشر مع العمال، حتى نعمل على حل المشاكل مباشرةً.

ست حقائق عن عفرين

أولا: التدخل التركي في عفرين هو محاولة تركية لتوسيع نفوذها في الميدان السوري، مستغلةً الهوامش المتوفرة لها بحكم الصراع الدولي المتفاقم بين الكبار، والجغرافيا السياسية، ودرجة التعقيد العالية، ومستوى المفارقات والتناقضات، والتشابكات الدولية والإقليمية والمحلية في الوضع السوري الراهن، وكل ما عدا ذلك، وخصوصاً التباكي على وحدة سورية، ومحاربة «الإرهاب» ليست إلا ذرائع وحججاً واهية وساقطة.

ثانياً: خريطة القوى في معارك عفرين وما حولها: « الجيش الحر- الجيش التركي- قوات سورية الديمقراطية..» هذه القوى جميعها تعود تمويلاً وتدريباً ورعاية إلى الولايات المتحدة، في ترجمة ملموسة لسياسة «الاحتواء المركب» الأمريكية، وإذا كان احتواء هذه التناقضات ممكناً خلال العقود السابقة، فإن زمن الاحتواء المركب قد انتهى بحكم انتهاء الاستفراد الأمريكي بالقرار الدولي، وستضطر واشنطن مكرهة إلى التخلي عن طرف ما ...؟!

ثالثاً: ارتبط السبب المباشر للهجوم التركي بالإعلان الأمريكي عن تشكيل قوة عسكرية جديدة، لحماية الحدود «أية حدود..؟»، حيث أعلن العقيد ريان دالون، المتحدّث باسم التحالف الأمريكي للقضاء على «داعش»: أن بلاده بصدد تشكيل جيش قوامه 30 ألف جندي عديده الأساسي من قوات سورية الديمقراطيّة، التي تُشكّل وحدات حماية الشعب الكردية عموده الفَقري، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الإشارات التي تحملها وظيفة هذا التشكيل العسكري الجديد، والانعكاسات المفترضة لذلك على تركية، يمكن ببساطة توقع رد الفعل التركي، بمعنى آخر، إن من وفر «المبرر» لتركية هو الطرف الأمريكي بامتياز، وإذا كان من أحد قد جدد شهية الذئب التركي لينهش بعفرين، وتنفيذ تهديداته - وهذه التهديدات ليست جديدة كما هو معروف - فهو التوقيت المريب لإعلان تشكيل «الجيش الجديد» أي توقيت الاستفزاز الأمريكي لتركية، واستدراجها إلى هذا التدخل، حيث يسبق انعقاد مؤتمر سوتشي للحوار الوطني، وجولة جنيف المقبلة واحتمال تقدم ملموس في سياق العملية السياسية، بعد تساقط حجج وذرائع أطراف الصراع المختلفة تباعاً، وبالتالي، فإن القصد من هذا التوقيت هو: توتير جديد للعلاقات الروسية - التركية، مما يعني: إفشال جهود الطرف الروسي الرامية إلى زج تركيا جدّياً في عملية الحل السياسي، وهو الطرف الذي كان حريصاً دائماً، على مشاركة القوى الإقليمية كلها وتوابعها من السوريين، في كل من سوتشي وجنيف وأستانا، انطلاقاً من الحرص على الحل السياسي، وضمان نجاحه، وتنفيذ القرار 2254 الذي لا يمكن الوصول إليه دون مشاركة تركيا وأتباعها، والذي يعني في النتيجة انسحاب القوات الأجنبية كلها.

رابعاً: ترك انسحاب القوة العسكرية الروسية المفاجىء من عفرين، إشارات استفهام وتساؤلات كثيرة، وقد تبدو هذه التساؤلات مشروعة من زاوية ما، ولكن، وفي الوقت نفسه من ضروب الخبل السياسي، دعوة روسيا إلى التعاطي مع الشأن السوري من زاوية أخلاقية مجردة وجزئية، أو حتى من زاوية سياسية تخص جبهة واحدة من جبهات الصراع المتعددة، فمن الطبيعي أن تكون لروسيا نظرة استراتيجية إلى مستقبل العلاقات الدولية، وتوازن القوى الجديد، وأن تسعى إلى إخراج الدولة التركية من بوتقة حلف الأطلسي، وأن يكون ذلك في رأس أولوياتها، وأن روسيا قد تختلف في هذه النظرة في بعض التفاصيل والأدوات عن نظرة ومصالح بعض القوى بشكل مؤقت، ولكنها في المحصلة ستقود حكماً، إلى ذلك المناخ الذي يمكّن دول وشعوب المنطقة جميعها، من حقها في تقرير مصيرها، على أساس الاعتراف بالمصالح المتبادلة، فالصراع حول الملف الكردي هو جزء من الصراع، وليس الصراع كله، وليس ذنب الطرف الروسي، أن «وهم القوة» دفع البعض في قوات الحماية إلى مغامرات غير محسوبة النتائج، ويكاد أن يضحي بزيادة الوزن النوعي للمسألة الكردية، بعد الملاحم التي قام بها أبطال وبطلات قوات الحماية ضد داعش.

إن معيار جدية أي طرف من التدخل التركي المدان والمرفوض بالمقاييس كلها هو: الموقف من الحل السياسي وأدواته وخريطة طريق الحل أي القرار 2254

خامساً: الطرف الروسي لم يَعِدْ أحداً بشيء خارج القانون الدولي، لا بالفدراليات بقرار أحادي، ولا بتشكيل الجيوش، ولا برسم حدود، ولا بالدخول في حرب بدلاً عنهم، ولم يورط أحداً بدعم أحادي الجانب على حساب الأطراف الأخرى، حتى يوهمه ويدفعه إلى رفع شعارات تفوق طاقته، وكل المشروع الروسي في سورية هو: محاربة داعش، والجماعات الإرهابية الموصوفة دولياً، والوصول إلى الحل السياسي التوافقي، وهو ما فعلته وتفعله بالملموس، حتى فرضته خياراً على القوى كلها، وهو يبذل الجهود مع القوى كلها حتى تجلس إلى طاولة الحوار، لحل القضايا المستجدة، والقضايا المعلقة بتاريخ المنطقة ومنها: القضية الكردية، وعليه فإن الحملة الدعائية الواسعة ضد الدور الروسي، من قبل البعض في تيار الإدارة الذاتية، ليست ظالمة فقط، وليست مجرد التباس وسوء تقدير، بل موجهة مباشرة إلى الضد مِن المصالح الكردية، على الأقل بدلالة الصمت «صمت القبور» عن الدور الأمريكي المفضوح، الذي دفع الكرد من مأزق إلى مأزق، منذ عقود، وآخرها تجربة استفتاء إقليم كردستان.

وإذا كان هناك قوة ساهمت جدياً في إضعاف الخطر التركي على سورية عموماً، ومنها عفرين فهو الطرف الروسي بامتياز، فهو وليس أحداً غيره، من قلم أظافر القوى المسلحة التابعة لتركيا في الميدان السوري، فأبيد من كابر واستكبر، والتحق بركب الحل السياسي من التحق، والجانب الروسي هو الذي أعاد الوزن التركي في الأزمة السورية إلى حجمه الطبيعي، وهو الذي لجم المحاولات التركية بفرض مناطق آمنة في الشمال السوري، وهو الطرف الدولي الوحيد الذي واجه التركي، حتى أتى الأخير صاغراً معتذراً، وهو الذي أصرّ وما زال يصر على مشاركة الكرد، في أية مفاوضات خاصة بالأزمة السورية، وحل المسألة الكردية كجزءٍ من الأزمة الوطنية السورية.

سادساً: إن معيار جدية أي طرف من التدخل التركي، المدان والمرفوض بالمقاييس كلها، هو: الموقف من الحل السياسي، وأدواته، وخريطة طريق الحل، أي القرار 2254، باعتبار أن هذا الحل يُسقط الذرائع بالجملة، وباعتبار أن لجم التدخل الخارجي أحد أهداف هذا الحل، إن لم يكن أهم أهدافه.

■ المحرر السياسي لموقع قاسيون الالكتروني

دليقان: لا ورقة تيلرسون، صك انتداب..

أجرى عضو منصة موسكو، وعضو وفد الهيئة المفاوضة للمعارضة في جنيف، مهند دليقان، حواراً مع كل من قناتي «سكاي نيوز» و «الميادين» في إطار الحديث عن اجتماعات فيننا والتحضيرات لمؤتمر «سوتشي»، وفيما يلي نقدم بعضاً مما تقدم به..

فيينا ناقشت الدستور فقط

وحول جولة المفاوضات في فيينا، قال دليقان: «بالفعل هي أقصر جولة بتاريخ جولات جنيف جميعاً، وهي جولة من يومين فقط، والموضوع الأساس للبحث هو فقط الدستور، وحتى لن يبحث موضوع الانتخابات، فقط موضوع الدستور ويمكن أن تسمى كما سماها دي مستورا فعلياً «اجتماع خاص» ولم يسمّها جولة من جولات جنيف، ويبدو أن الأمم المتحدة كانت مصرة على عقد هذه الجولة، أو هذا الاجتماع الخاص من يومين ربطاً بمسألة «سوتشي»، بمعنى: أن الإصرار من الأمم المتحدة على عقد لقاء من يومين لا يمكن أن يعوّل عليه بشكل فعلي وحقيقي، أن يخرج بنتائج كبرى أو نتائج حقيقية في حين الاجتماع الماضي استمر لثلاثة أسابيع ولم يكن هنالك نتائج حقيقية، فما بالك باجتماع من يومين، ولكن مع ذلك، الأمم المتحدة أصرت لكي تربط الملفين ببعضهما بمعنى ملف الحوار في «سوتشي» مع ملف محاورات جنيف، ومن حيث المبدأ هذا ليس خطأ، بمعنى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون المشرف على العملية السياسية ككل، وفقاً للقرار 2254 شرط أن تكون جدية، وأن يكون الفريق الأممي جدياً بالدفع فعلياً باتجاه الحل السياسي. ما تم نقاشه اليوم: جرى لقاء مع الوفدين، وفد الحكومة السورية ووفد المعارضة، وفي اللقاء مع وفد المعارضة جرى حديث مكرر إلى حد ما عن مسألة سلة الدستور، وكيف ينبغي أن تكون العملية الدستورية، إضافة إلى ذلك جرى بحث جزئي وغير مفصل لطروحات تدور في الأفق، حول لا ورقة تيلرسون، أو مجموعة الخمسة، ولكن لم يجرِ نقاش حقيقي لهذه اللاورقة، وإنما جرى عملياً فقط المرور عليها مرور الكرام».

وأكد دليقان: لا أتفق مع الرأي القائل بأن «سوتشي» هي تشويش على جنيف وعلى القرار 2254 وأذكّر الجميع بأن هذا الكلام نفسه قيل سابقاً عن مسار أستانا في بدايته، ومن ثم مع الوقت أصبح من الثابت، أن مسار أستانا هو واحد من المسارات الداعمة لمسار جنيف، وهو داعم في الإطار العسكري في مسار جنيف بمعنى: أنه في اتجاه وقف إطلاق النار بقدر الإمكان بحيث يسمح للعملية السياسية بالتنفس».

مناطق خفض التصعيد لم تسقط..

وحول مناطق وقف إطلاق النار، بيّن دليقان: أن وقف إطلاق النار موجود في مناطق خفض التصعيد، وإن كان قد تراجع في الفترة الأخيرة ضمن التصعيد الماضي، فهذا لا يعني أن مناطق خفض التصعيد قد سقطت. صحيح، البعض يقولون الأمور من القياس على أساس أسبوع، ويقولون سقط أستانا، هذه ليست المرة الأولى التي تُمتحن فيها مناطق خفض التصعيد، في أكثر من مرة سابقة جرى التصعيد لأيام وأسابيع، وأحياناً كان يصل إلى شهر متواصل في عدة مناطق من مناطق خفض التصعيد، ثم كانت الأمور تعود إلى نصابها، ويعود خفض التصعيد إلى درجات جيدة ومعقولة من النجاح، ولذلك إذا أردنا أن نكون موضوعيين وواقعيين ينبغي أن ننظر إلى الأمور بحركتها وضمن مجال زمني يسمح باتخاذ قرار ليس على أساس تصعيد جزئي ضمن فترة محددة، التصعيد خلال هذه الفترة الأخيرة يتعلق في تقدم مسار الحل السياسي، واحتمالات الانفراج الموجودة سواء على مسار جنيف أو على المسارات الداعمة له، وأقصد بشكل أساسي بما يُحكى اليوم عن مؤتمر الحوار الوطني في «سوتشي».

المطلوب أمريكياً استنزاف روسيا

وحول ما يتم تداوله عن أنّ أمريكا والغرب داعمون لجنيف وللقرار 2254، وفي المقابل: أن الروس هم ضد 2254، دعا دليقان الجميع لقراءة تقرير راند «النسخة الرابعة/ سلام لأجل سورية» التي تتبناها عملياً الإدارة الأميركية، والتي تصريحات تيلرسون وسلوكه خلال الفترة الماضية كلها منسجمة مع هذا التقرير، وكذلك اللا ورقة التي صيغت في أميركا، وانتهت صياغتها في باريس خلال الثلاثاء الماضي أول أمس، هي كلها في اتجاه واحد، اتجاه هذا المشروع الذي اسمه راند، والذي يتكون عملياً من فكرتين أساسيتين: «المطلوب أميركياً اليوم هو إبقاء النظام كما هو في المناطق التي يسيطر عليها ودون تغيير، وذلك لإبقاء عملية الحرب والاستنزاف، وفي المقابل المناطق التي تسيطر عليها أمريكا أو التي لهم نفوذ فيها، فالاتجاه نحو عملية إعادة إعمار وهمية على شكل «سوليدر لبنان» أو المربعات والمناطق الخضراء في بغداد لكي تكون عملية الاستنزاف مستمرة حتى النهاية، والمطلوب في النهاية، هو: استنزاف روسيا بإطار العداء الاستراتيجي الذي أعلن بالاستراتيجية الأميركية».

نحن ضد هذه الورقة وحين طرحنا رأينا ضمن الوفد تبين بأنه هناك شبه توافق حول الموقف من هذه الورقة لأن البنود واضحة جداً

لا ورقة تيلرسون تخالف 2254..

وحول ما يسمى بـ لا ورقة تيلرسون، التي سربت أمس الخميس، أكّد دليقان: أن الورقة مضادة بشكل كامل للقرار 2254 الدولي، وقال: «هناك إشكالات عديدة في هذه الورقة، من بينها مثلاً: أن هناك سطوة على حق الشعب السوري في تقرير مصيره فيما يخص مسألة الدستور، هم يحددون مسبقاً ما هو شكل سورية المستقبلي، وكيف ستكون طبيعة النظام، وفي تفاصيل التفاصيل فيما يتعلق بشكل سورية المستقبلي، ولهذا نحن أسمينا الورقة بصك انتداب، وفق الشكل المطروحة فيه، حيث الصياغة توحي بأن المطلوب من السوريين فقط التوقيع، ولذلك هي انتداب يجري تسويقه تحت قبعة الأمم المتحدة».

وحول موقف هيئة التفاوض من هذه الورقة: أوضح دليقان: «نحن ضد هذه الورقة، وحين طرحنا رأينا ضمن الوفد، تبين بأنه هناك شبه توافق حول الموقف من هذه الورقة، لأن البنود واضحة جداً، وهم مثلاً: يحددون بأن صياغة الدستور ستتم قبل المرحلة الانتقالية، وهذا خرق واضح وصريح للتسلسل الزمني وفق القرار 2254».

«سوتشي» ستفعّل جنيف..

وبالتعليق على خطوة روسيا بعقد مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، أوضح دليقان: بأنه: نعتقد أن المستقبل هو أمام هذه الخطوة، لأنها تندرج ضمن إطار تطبيق القرار 2254، وتدفع باتجاهه، حتى لو لاقت ممانعة في البداية، ولكنها في النهاية ستجد طريقها إلى تفعيل عملية جنيف والمساهمة في دفعها إلى الأمام».

بيتنجانة: لا ورقة تيلرسون تعلن نية أمريكا بتكريس الحرب

وفي السياق، أوضح العضو المفاوض في وفد المعارضة السورية إلى جنيف، الأستاذ سامي بيتنجانة، في لقاء له أمس يوم الجمعة، على قناة «روسيا اليوم»، أن لا ورقة تيلرسون «تشكل انتهاكاً مباشراً وخطيراً لحق الشعب السوري في تقرير مصيره، وانتهاكاً للقرار الدولي 2254 في عدة نقاط، تتعلق بالدستور والانتخابات، وشكل سورية المستقبلي، من حيث طبيعة البرلمان وطبيعة صلاحيات الرئيس، وطبيعة المركزية واللامركزية، مؤكداً أن أصحاب الوثيقة ينصبون أنفسهم وصياً على الشعب السوري». وأضاف: «كذلك هم قرروا من خلال هذه الورقة، بأن تكون سورية فدرالية، حتى ولو لم يظهر ذلك علناً، وهذا ما يكرس المخاوف لدينا بالنوايا لدى بعض الدول بالعمل على تقسيم سورية، بالإضافة إلى أن الورقة لا تتضمن الحديث عن جسم الحكم الانتقالي، وهي بذلك تبرز إلى العلن النوايا الأمريكية بالانحراف عن القرار الدولي 2254، سعياً وراء تكريس الحرب، ومنع التغيير واستنزاف سورية».

موقف منصة موسكو من لا ورقة مجموعة الخمسة

تشكل اللاورقة المقدمة من مجموعة الدول الخمسة «الولايات المتحدة بريطانيا فرنسا السعودية الأردن» انتهاكاً مباشراً وخطيراً لحق الشعب السوري في تقرير مصيره، وكذلك انتهاكاً للقرار 2254 في عدة أماكن ونقاط....

أولاً: نقاش مضمون الدستور بالتفاصيل ليس من صلاحية الأمم المتحدة، ولا حتى من صلاحية الأطراف المتفاوضة، بل هو حق حصري للشعب السوري، يمارسه عبر لجنة صياغة دستور تتشكل في بداية المرحلة الانتقالية، ومن ثم عبر الاستفتاء العام. ما ينبغي نقاشه في المفاوضات، هو فقط: العملية الدستورية والمبادئ العامة جداً للدستور، وهذا ما أكدت عليه الأطراف السورية جميعها في المعارضة والنظام، وهذا ما جرى نقاشه في لوزان، حيث لعبت الأمم المتحدة دور الميسر فقط، والنقاش كان بين سوريين. ولكن نقاش تفاصيل المضمون، بل وتدخل الأمم المتحدة في ذلك، هو اعتداء على السيادة السورية، وإصرار على العقلية الاستعمارية الاستعلائية البائدة.

ثانياً: الجدول الزمني للقرار 2254 يضع عملية صياغة الدستور بعد تشكيل جسم الحكم الانتقالي، أي: بعد إنجاز الاتفاق السياسي، والوثيقة تخالف ذلك علناً، بجعل عملية الصياغة متزامنة مع المفاوضات، بل وتسندها للأمم المتحدة بمشاركة ما من السوريين.

ثالثاً: تحدد الوثيقة مسبقاً شكل سورية المستقبلي من حيث طبيعة البرلمان وطبيعة صلاحيات الرئيس وطبيعة المركزية واللامركزية، أي: أن أصحاب الوثيقة ينصبون أنفسهم وصياً على الشعب السوري، ويحددون له مسبقاً شكل دولته المستقبلي في جوانبها الأكثر أساسية: «هل النظام سيكون رئاسياً أم رئاسياً برلمانياً أم برلمانياً، ما هي طبيعة البرلمان، ما هي طبيعة المركزية واللامركزية».

رابعاً: من بين اختيارات أصحاب الورقة، الكلام عن حكومات إقليمية، أي: أنهم قرروا عن السوريين سلفاً أن سورية ستكون فيدرالية، حتى لو لم يقولوا ذلك علناً، وهذا ما يكرس مخاوفنا من نوايا بعض الدول بالعمل على تقسيم سورية.

خامساً: تتجنب اللاورقة، أيُ حديث عن جسم الحكم الانتقالي، وتستبدله بالحديث عن «البيئة الآمنة والمحايدة»، وهي بذلك تبرز إلى العلن النوايا الأمريكية بالانحراف عن القرار 2254، سعياً وراء تكريس الحرب وإبقاء النظام دون تغيير وصولاً لإنهاء سورية كلياً، عبر استنزافها إلى الحد الأقصى.

سادساً: تمنح الوثيقة الأمم المتحدة صلاحيات انتدابية ضمن العملية الانتخابية، وليس صلاحيات إشراف، فالأمم المتحدة وفق الوثيقة تعيّن الهيئة العليا التي تقود الانتخابات، وتتدخل في عملية صياغة القوانين الانتخابية، ولها دور في اتخاذ القرارات التنفيذية لما أسمته هيئة إدارة الانتخابات، وكذلك إقرار نتائج الانتخابات... إن بعض الصلاحيات المذكورة في الورقة، والخاصة بالعمليات الانتخابية يمكن أن تكون بيد الأمم المتحدة، وربما من الضروري أن تكون بيدها، ولكن وضع كل هذه الصلاحيات بيدها، إضافة إلى كونه اعتداءً على سيادة السوريين، وإلى كونه يتجاوز المستويات الثلاثة المعروفة لدور الأمم المتحدة في أية عملية انتخابية، فإنه يوضح أن ما تريده الورقة هو: أن تكون هذه الـ EMB هي جسم الحكم الانتقالي، دون أن تعلن ذلك صراحة... فحين تتولى الأمم المتحدة «البيئة الآمنة والانتخابات من ألفها إلى يائها وبأدنى قدر من تدخل السوريين» فإنها بالمحصلة أي: الأمم المتحدة، هي من ستصيغ سورية المستقبل وليس الشعب السوري... هذا إن كان هنالك سورية مستقبل ضمن هذه العملية.

الخلاصة:

إن لا ورقة مجموعة الخمسة مناقضة للقرار 2254، ومعادية للحل السياسي، وهي ليست أقل سقفاً مما يستحقه السوريون فقط، بل هي بالضد مما يستحقونه ويطلبونه، ولذلك فإننا في منصة موسكو نرفض أي نقاش لهذه اللا ورقة ونطالب المبعوث الأممي بالالتزام بالقرار 2254 وعدم التطرق إلى هذه اللاورقة أبداً ضمن النقاشات الجارية.

■ منصة موسكو
2018/01/26

هيئة التفاوض: لا مع ولا ضد سوتشي

نحن أعضاء هيئة التفاوض الموقعين أدناه، وضمن اجتماع الهيئة في فيينا بتاريخ 26–01–2018، قمنا بالتصويت بنعم على قرار الذهاب لسوتشي، وعددنا 10 أعضاء، والحضور هو 34 عضواً، أي: أن رافضي الحضور في سوتشي هم 24. وبما أن النسبة المرجحة لتمرير أي قرار سياسي في الهيئة هي 26 من أصل 36، فإن هذا يعني أن الهيئة لم تتخذ قراراً بعدم الذهاب إلى سوتشي، كما لم تتخذ قراراً بالذهاب.

المصري: التوافق حول الدستور يفعّل المفاوضات..

في السياق أوضحت د.عروب المصري، العضو الاستشاري في منصة موسكو: «الحقيقة أن هذه الجولة تقع في وقت حساس، لأن هناك خوفاً على المفاوضات من أن تُسحب من جنيف، بمعنى أن تسحب من يد الأمم المتحدة، والأمم المتحدة تتخوف من أن «سوتشي» سيكون بديلاً عن جنيف وبالتالي الأمم المتحدة حريصة على أن تأخذ نوعاً من الضمانات بأن «سوتشي» لن يكون بديلاً عن جنيف، وأن جنيف سيستأنف المفاوضات، ولذلك من الصحيح أن الموضوع الرئيس المطروح هو موضوع الدستور، من حيث وجهة نظر جدول الأعمال، لكن الحقيقة أن هناك أموراً كثيرة أخرى طغت على موضوع الدستور، الذي كان من المفترض أن يُبحث. كان برأينا من الأجدى أن نستغل هذا الوقت بالتظهير السياسي للتوافق على المبادئ الدستورية التي اتُفق عليها سابقاً في لوزان، وبهذه الطريقة يمكن أن نكون قمنا بخطوة إيجابية باتجاه تفعيل المفاوضات بشكل حقيقي، ولكن باعتبار أنه لدينا ضغوطات شديدة في هذه المرحلة، ومن بين هذه الضغوطات هي «سوتشي»، ولدينا الضغوطات التي تجري على الأرض بالمعنى العسكري، أي: موضوع التدخل الأميركي والدخول التركي، وبالتالي لدينا تصعيد كبير في المنطقة الشمالية، بالإضافة إلى ذلك فإن مناطق خفض التصعيد كلها تقريباً في سورية، جرى تصعيد عسكري شديد فيها في الفترات السابقة، وأعتقد أن كل هذا هو نوع من محاولة إبعاد الحل السياسي عن الساحة، وبالتالي نحن بحاجة إلى استعادة الحل السياسي، على الأقل من خلال التركيز على موضوع الدستور. هناك خوف من أن يكون «سوتشي» بديلاً، وخوف من أن يكون هناك عدة جولات من «سوتشي» لكن نحن نعتقد بأن «سوتشي» إذا جرى اتفاق ضمن «هيئة التفاوض» على حضوره فسيكون داعماً للمفاوضات، وداعماً لمسار جنيف كما كان أستانا داعماً له، حيث إنه حل القضايا العسكرية التي كانت عالقة سابقاً، وكانت عائقاً في مسار جنيف التفاوضي».

جميل: سوتشي مسار داعم

أجرى رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، د. قدري جميل، خلال الأسبوع الفائت عدة لقاءات، في إطار الحديث عن «جولة فيينا»، ومؤتمر الحوار الوطني في «سوتشي»، وفيما يلي نعرض ما حملته هذه اللقاءات من توضيحات وردود...

فيينا ليست بديلاً لجنيف..

أكّد جميل أنه من المستحيل أن تكون فيينا بديلاً لجنيف، وأوضح: «جنيف هي المساحة التي يجري فيها التفاوض حول تنفيذ القرار الدولي 2254، تحت غطاء الشرعية الدولية»، مضيفاً: أن «نقل العمل إلى فيينا جاء لأسباب لوجستية بسبب منتدى دافوس، وهناك مركز كبير للأمم المتحدة لذلك ليس هناك مشكلة، وأرجو ألّا تُبنى استنتاجات سياسية على ذلك».

وحول «سوتشي» وعلاقتها بعملية جنيف قال جميل: «اليوم عربة جنيف مغروزة بالوحل، و«بدها دفشة» وهذه «الدفشة» ستسعى بالقيام بها عملية «سوتشي» وكما كانت «أستانا» داعمة لجنيف، ستكون «سوتشي» داعمة لجنيف أيضاً».

وأضاف: «إذا كانت أستانا داعمة من الناحية العسكرية فـ «سوتشي» ستكون داعمة من الناحية السياسية. ونحن نأمل ونرغب من الأطراف السورية جميعها أن تكون موجودة في سوتشي. اليوم رأينا نحن في «هيئة التفاوض» واضحاً في موضوع الذهاب، ونعمل على أن يؤخذ قرار في هذا الاتجاه. تسير الأمور بصعوبة شديدة، ولكن أستطيع القول: إن نتائج زيارة موسكو التي قام بها وفد «هيئة التفاوض» تدعو للتفاؤل، أي: أنها ليس من السهل أن يجلس لافروف مدة خمس ساعات مع الوفد، وهذا الشيء لم يحصل لأحد».

وأكّد جميل: «نحن في هيئة التفاوض يوجد بيننا توافقات، وليس هنالك اتفاق، لأننا من مشارب مختلفة، ولذلك نخوض تجربة جديدة وفريدة، وهي أننا نتوافق ونتكلم على أساس التوافق باسم الوفد».

«سوتشي» سيبحث الدستور ولن يصيغه..

وحول إمكانية القفز من خلال «سوتشي» على العملية في جنيف وأستانا أوضح جميل: «من المستحيل أن يتم هذا الأمر، لأن رعاة العملية في «سوتشي» هم روسيا وإيران وتركيا كانوا يقصدون تأمين أكبر حشد شعبي من المعارضة والموالاة، لتهيئة عملية الإصلاح الدستوري، الذي يجب أن نتفق على مفرداته ومحتواه وإطاره في جنيف، وليس من الخطأ توسيع الإطار حتى يشمل أكبر طيف ممكن من المعارضة، وأكبر طيف من الشعب السوري، لأن الموالاة والمعارضة لوحدهما لا يمثلون الشعب السوري، هناك فئة واسعة من الناس لا تحسب نفسها لا على المعارضة، ولا على الموالاة، وتريد إنهاء الأزمة السورية، وهي الأكثرية، لذلك مطلوب تمثيل كل هؤلاء في عملية التحضير للدستور»، مؤكداً أن «سوتشي» سيبحث الدستور ولن يصيغه، وهو مؤتمر شعبي واسع من أجل إعطاء غطاء شعبي لعملية تغيير الدستور، معبراً عن موقف المنصة، وجبهة التغيير والتحرير، وحزب الإرادة الشعبية بأن الموقف الثابت لدى هذه الجهات، هو: أن صياغة الدستور يجب أن تتم في دمشق لا في جنيف ولا في سوتشي ولا في أي مكان آخر.

اليوم عربة جنيف مغروزة بالوحل و«بدها دفشة» وهذه «الدفشة» ستسعى بالقيام بها عملية «سوتشي»

المعارضة أسقطت نظرية الحزب القائد..

وحول شكل توافق المعارضة في الوفد الواحد، بيّن جميل: «نحن في المعارضة ألغينا نظرية الحزب القائد، نحن معارضة تعددية على شاكلة سورية، ليس المطلوب أن يكون الوفد في المعارضة موحداً، يجب أن يكون الوفد واحداً، وأن يصل إلى توافقات ضمن تعدديته، وهو ما نقوم به، وهي عملية صعبة لأننا نتيجة غياب الحريات السياسية طويلاً في البلاد، ليس لدينا ثقافة سياسية، وليس لدينا ثقافة حوار، وليس لدينا مفهوماً للتوافق، وهذا ما نتعلمه جميعنا اليوم».

تنفيذ الاتفاق سيجري في دمشق

وفيما يخص إمكانية حدوث لقاء في دمشق، أوضح جميل: «أعتقد أنه عندما نتوصل إلى اتفاق في جنيف، وهو ما يجب أن يجري، وما يجب أن نصل إليه، وعند الوصول إليه، فنحن لدينا اقتراح قديم، وهو أن يجري التوقيع في دمشق، وأن تبدأ عملية التنفيذ والرقابة على التنفيذ والإشراف عليه من قبل مجموعة جنيف في وفد الحكومة ووفد المعارضة في دمشق بإشراف الأمم المتحدة».

تعقيدات عفرين يقف خلفها اللاعب الأمريكي

حول العدوان التركي على عفرين ومواقف الأطراف السورية منها، بيّن جميل: أن وراء كل التعقيدات التي تجري في منطقتنا وحالياً بالذات في عفرين، يقف اللاعب الأمريكي الذي يتدخل في كل بلدان المنطقة، فهو يطلق الوعود، ويصدق الناس وعوده، ويتخلى عن الذين وعدهم، ويبقون لوحدهم، الأمريكيون والسياسة الأمريكية ضد مصالح الشعوب، يريدون استمرار الصراع بين الجميع، واستمرار التعقيدات دون التدخل مباشرة، لذلك السلوك الأمريكي في سورية وراء الفرات، هو أحد الأسباب العميقة للمرحلة الجديدة في الأزمة السورية. مؤكداً على أن هذه التعقيدات تتطلب إخراج القوات التركية من المنطقة بأسرع وقت، دون أن تستفيد الولايات المتحدة من هذه الأوضاع.

وحول الدور الروسي أوضح جميل: نحن نعتقد في حزبنا حزب الإرادة الشعبية، وجبهتنا جبهة التغيير والتحرير، ومنصة موسكو: أن قوات حماية الشعب التي تدافع عن عفرين قد ارتكبت خطأً سياسياً، وهذا الخطأ السياسي يمكن أن يكون له آثار ونتائج خطرة، هم رفضوا الاقتراح الروسي، حيث نصحوا قوات حماية الشعب بدخول الجيش السوري إلى عفرين، ليقفوا في وجه العملية التركية، وهذا لم يحدث للأسف، وأدى إلى تعقيد الأوضاع.

وحول مشاركة ممثلي الإدارة الذاتية وقوات حماية الشعب في مؤتمر سوتشي المرتقب، قال جميل: نحن نريد حضورهم، ونأمل أن يحضروا المؤتمر وألّا يعطوا الفرصة للأمريكان، ولا يثقوا بأمريكا، ويشكوا بنواياهم دائماً، الأمريكان كما أثبتت تجربة العراق، يقولون شيئاً، ويفكرون بشيء آخر، ويفعلون شيئاً ثالثاً، لذلك فالاعتماد عليهم هو كارثة.

نتائج سوتشي

لم ينته بعد الصراع حول مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، ولا نعتقد أنه سينتهي بانعقاده وبالنتائج التي سيحققها، لأن الصراع حوله هو في الجوهر صراع حول الحل السياسي بأسره، حول من هم مع تطبيق القرار 2254 ومن هم ضده، صراع بين القوى الصاعدة ذات المصلحة بالحل السياسي ومعها الوطنيون السوريون الجديون في نضالهم من أجل إنهاء الكارثة ومن أجل التغيير الجذري الشامل، وبين قوى الحرب المتداعية وحلفائها الفاسدين وأنظمتهم الفاسدة.

■ مهند دليقان

حتى قبل أن يعقد سوتشي فإنّه جعل أولئك الذين كانوا «يتعززون» على عملية جنيف ويمنون النفس بالهروب منها جعلهم «قديسي 2254» المتسمكين به حتى النهاية وهو المطلوب

ورغم أن الصراع لم ينته فإن جزءاً هاماً من نتائجه قد ظهر إلى السطح، وقبل استعراضها لا بد من تذكير سريع بجملة العوامل والطاقات «الخلاقة» التي وظفتها قوى الحرب، وعلى رأسها واشنطن، ضمن هذا الصراع:

● الدفع نحو إطلاق بيانات «ثورية» ضد سوتشي.

● الدفع نحو عمل استعراضي و«مظاهرات» من «الشارع الثوري» ضد سوتشي، «أتخن» مظاهرة منها لم تتجاوز 50 شخصاً.

● إعادة الحديث عن ملف السلاح الكيميائي.

● تجديد العقوبات الاقتصادية.

● الإعلان عن تشكيل «جيش جديد» تحول إلى «حرس حدود» بعد 24 ساعة، وافتعال استفزازات تلقفتها تركيا لتشن عدواناً جديداً على سورية في عفرين.

● دفع بعض القيادات الكردية من حلفائها المقربين، والذين يفتحون خطوطاً تحالفية متعددة ومعروفة، لتحميل روسيا مسؤولية ما يجري في عفرين، ولدفعهم تالياً لرفض حضور سوتشي.

● وفي السياق نفسه، تكريس ضغط على قيادات كردية أخرى تقف في الصف التركي، «وهذه ليست بحاجة لكثير من الضغط»، لكي ترفض هي الأخرى حضور سوتشي.

● تشكيل مجموعة الـ like-minded «متشابهي التفكير بما يخص الأزمة السورية» أو مجموعة الخمسة «الولايات المتحدة- بريطانيا- فرنسا- السعودية- الأردن»، كمحاولة لتقديم موازن لثلاثي أستانا- سوتشي، والحق أن هذه المجموعة تستحق بجدارة اسم Reich-minded...

● إعلان الاستراتيجية الأمريكية «الدفاعية» التي وضعت العداء لروسيا والصين بالمرتبة الأولى، ونحت الإرهاب لمراتب تالية.

● إعلان الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بسورية، المستندة لمشروع راند لاستمرار الحرب، وإبقاء النظام وصولاً للتقسيم.

● إظهار لاورقة تيلرسون باسم مجموعة الـ Reich-minded والتي تناقض 2254 من ألفها ليائها، وتتوافق مع مشروع راند.

● الضغط على الأمم المتحدة وعلى فريق دي مستورا لعملية «ركض» مستمرة في محاولة تقييد سوتشي ومنعه إن أمكن، والامتناع عن حضوره إن جرى.

● المساومة مع الأتراك للضغط على حلفائهم في المعارضة مقابل تعهد أمريكي بات معلناً بوقف تسليح وحدات الحماية.

ورغم اللهاث والسعي الهستيري الذي قام به الأمريكان فإنّ نتائج الصراع حتى الآن هي التالية:

● حتى قبل أن يعقد سوتشي، فإنّه جعل أولئك الذين كانوا «يتعززون» على عملية جنيف، ويمنون النفس بالهروب منها، جعلهم «قديسي 2254» المتسمكين به حتى النهاية، وهو المطلوب.

● وحتى قبل أن يعقد، باتت جولات جنيف شبه متصلة، وفي حالة طوارئ، وانعقاد شبه دائم، وهو المطلوب أيضاً.

● سوتشي سيعقد، وستحضره الأمم المتحدة ممثلة بدي مستورا، وسيحضره عدد كبير من البلدان المعنية بالأزمة، كما أن جزءاً هاماً من المعارضة السورية وافق على المشاركة، وحتى من هيئة التفاوض فإنّ منصتين من أصل المنصات الثلاث المذكورة في قرار مجلس الأمن وافقت على المشاركة، إضافة إلى 3 مستقلين.

● والنتيجة الأهم على الإطلاق، هي أن واشنطن قد أعلنت ورقتها التقسيمية التي طالما عملت عليها، ولكنها إذ أعلنتها تحت ضغط سوتشي، وإذ رفضتها المعارضة بما فيها التي «تظن بالأمريكان خيراً»، فإنها قد احترقت نهائياً...

بكلام مختصر، فإنّ واشنطن وبعد الجهد الهستيري والاستثنائي الذي بذلته لإفشال سوتشي، قد نجحت نجاحاً تكتيكياً محدوداً جداً بمنع جزء من المعارضة من الحضور، ولكنها خسرت المعركة في سورية بكاملها بالمعنى الاستراتيجي بإعلان خطتها الكاملة وسقوط هذه الخطة.

جميل: «لا ورقة الدول» الخمس دفنت إلى الأبد

قال أمين حزب الإرادة الشعبية، ورئيس منصة موسكو المعارضة قدري جميل، لميلودي اف ام يوم السبت 27\1\2018: «لم نستطع كوفد تفاوضي واحد الإقرار بالذهاب إلى سوتشي من عدمه، بسبب رفض 24 عضواً وتغيب عضوان وموافقة عشرة أعضاء الأمر، الذي يعطي الفرصة لمشاركة كل مكون من الوفد بشكل منفرد في سوتشي، وكمنصة موسكو لنا الحق بالمشاركة في سوتشي حتى لو لم تشارك باقي المكونات، وكنا نتمنى لو انتظر الرافضون لسوتشي حتى اليوم، لمعرفة موقف الأمم المتحدة والذي كان إيجابياً وصدر منذ ساعات».

وتابع جميل في حديثه مع الصحفي هاني هاشم ضمن برنامج «إيد بإيد»: «السوريون فقدوا خاصية الحوار خلال العقود الأخيرة، واليوم يجب أن يعودوا للحوار، وسوتشي محطة هامة لبدء الحوار الجدي بين السوريين، والوصول الى توافقات وتفاهمات، والمكون الكردي غير مستثنى من سوتشي لأنه مكون سوري أساسي، ولعب دوراً هاماً في القضاء على داعش مؤخراً» من جهة أخرى أوضح جميل: أن «طرح اللا ورقة من قبل الدول الخمس هو نتيجة خوف هذه الدول من اقتراب الحل في سورية، والمتابع يرى أن جوهر الورقة: هو: استدامة الأزمة فقط لا غير، والهدف هو قبول كل الأطراف بها وتنفيذها، لكن ما حصل أن اللاورقة دفنت إلى الأبد».

ونوه جميل: انعقاد شوتسي بحد ذاته نجاح، ولكن أنوه بأن الناطق الإعلامي باسم الكرملين، قال «لاترفعوا سقف التوقعات تجاه سوتشي»

وأضاف جميل: «إن شكل سوتشي فهو غير نهائي كما نراه حالياً، لأن الموجودين لا يمثلون كل الشعب السوري، وصناديق الانتخابات مستقبلاً، هي من ستحدد الشكل النهائي لتمثيل السوريين، ولن نقبل إلا بصياغة دستور سوري جديد في دمشق، ولا مانع من مناقشته في سوتشي أو غيرها».

وأردف جميل: «نحن في سورية فقدنا سيادتنا خلال الأزمة، والمهمة الأساسية للسوريين في سوتشي وغيره، هي استعادة سيادة القرار السوري المستمدة من سلطة الشعب».

الانفلات في السوق أم في المسؤوليات؟

تطالعنا مديريات التجارة الداخلية، في مختلف المحافظات، بشكل شبه يومي، بأخبار عن الضبوط المنظمة من قبلها بحق المخالفين من الباعة والتجار في الأسواق.

■ مالك أحمد

المخالفات التي يتم ضبطها مختلفة ومتباينة، اعتباراً من عدم التقيد بالسعر، مروراً بمخالفة الوزن، أو بطاقة البيان وغيرها، لكن أكثرها خطورة: هي ما يتعلق بمخالفة المواصفة، وخاصة للمواد الغذائية، التي يظهر بعضها بأنه غير صالح للاستهلاك البشري، سواء عبر التحاليل أو عبر النظر والكشف الحسي اللحظي من قبل عناصر التموين، وهو أمر قانوني.

غذائيات أمريكية فاسدة

ربما من دون مبالغة، أن الأكثر خطراً من ذلك كله، هي: المخالفة المركبة بالنسبة للمواد والسلع الغذائية، التي تجمع فساد السلع، وعدم الصلاحية للاستهلاك البشري، مع كونها مهربة، بغض النظر عن مصدرها، فكيف إذا كانت ذات مصدر ومنشأ أمريكي؟!

فقد تم الإعلان مؤخراً، أن مديرية التجارة الداخلية في حلب، ضبطت مستودعاً بمنطقة الأعظمية، بداخله علب كرتونية معبأ فيها فروج، ومسجل على تلك العلب «صنع في الولايات المتحدة الأمريكية»، بالإضافة إلى كميات من الفروج المحلي المشفّى بأنواعه، وكميات أخرى معبأة بأكياس تبيَّن من المشاهدة الأولية لها أنها فاسدة.

مسؤوليات متشابكة؟

بغض النظر عن الإجراءات الرسمية التي تم اتخاذها من قبل المديرية المعنية، من تنظيم الضبط والإحالة للقضاء، وغيرها من الإجراءات الأخرى، إلا أن السؤال الذي يجب أن تتم الاجابة عنه هو: كيف وصلت هذه المادة إلى السوق؟

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن العلاقات الاقتصادية مع أمريكا مقطوعة رسمياً حسب ما هو مفترض ومعلن، أي: أنه لا يمكن أن يتم الالتفاف على وجود بضائع وسلع أمريكية في السوق كما غيرها من البضائع: التركية أو الأوربية والآسيوية، المتغلغلة في الأسواق تهريباً وتُلفلف مشاهداتها، أو بغض النظر عنها على أنها بعضٌ من مستوردات نظامية، أو غير ذلك من أوجه وأشكال «اللفلفة» الأخرى، تغطية وفساداً.

ومع عدم إغفال: أن هناك الكثير من الضبوط التي تم تنظيمها من قبل مديريات التجارة الداخلية، كانت بمخالفة البضائع المهربة خلال الفترات القريبة الماضية، وبعضها أيضاً فاسد وغير صالح للاستهلاك البشري، وهي متعددة المصادر، يتبين بأن المشكلة كبيرة وعميقة، وبالتالي فالإجابة عن السؤال السابق، حول كيفية وصول مثل هذه البضائع للأسواق، ربما لم يعد محصوراً بمديرية التجارة الداخلية، بل بالجهات الرسمية المعنية بالرقابة والمتابعة كلها، اعتباراً من الحدود وصولاً للأسواق، بما في ذلك طرق العبور، وهي مسؤوليات متشابكة للعديد من الجهات الحكومية والأمنية، ومن المفترض أن تكون متكاملة، بعيداً عن أشكال «اللفلفة» والفساد الكثيرة!.

الخطر مركب!

المخالفات المركبة من هذه الشاكلة، بالإضافة لكونها تشكل خطراً كبيراً على صحة المواطنين من المستهلكين، باعتبارها غير صالحة للاستهلاك البشري أو فاسدة، فهي بجانب آخر منها تحمل خطراً على المستوى الاقتصادي الوطني باعتبارها سلعاً وبضائع مهربة.

وإذا كانت سنى الحرب والأزمة، وتفلت الحدود كواحد من أوجه تداعياتها، سبباً مباشراً طيلة السنوات الماضية لانتشار الفساد والاستغلال، بغاية الحصول على الأرباح، عبر تمرير بعض المواد المهربة إلى الأسواق داخلاً، أو لتهريب بعض المواد إلى الأسواق الخارجية، فإن عوامل الاستقرار النسبي التي تتحسن يوماً بعد آخر، من المفترض أن تكون عاملاً مساعداً على ضبط أوجه الفساد والاستغلال تلك ومنعها، مع محاسبة القائمين عليها والمستفيدين منها، كشبكات عاملة منذ سنين عبر بوابة الأزمة والحرب، أو بجعلها شماعةً للتهرب من المسؤوليات والواجبات والتنصل منها، فحال السوق المنفلت منذ سنين ليس إلا تعبيراً عن حال الانفلات في المسؤوليات والتهرب منها، وربما لم تعد شماعة الحرب والأزمة كفيلة بغض النظر عنها.

رغم الأمطار الشديدة في طرطوس.. قرية «برمانة رعد» مقطوعة المياه

■ مراسل قاسيون

يبلغ عدد سكان قرية «برمانة رعد» حوالي 1500 نسمة، وهي تابعة إدارياً لمنطقة الشيخ بدر وقريبة جداً منها.

شكوى الأهالي بأنهم: منذ 15 يوماً حتى تاريخ هذه الشكوى 2018/1/27، محرومون من مياه الشفة، حيث خطهم الأساسي من «نبع الديرون»، ويوجد خزان مياه في أعلى القرية لاستقبال ضخ المياه من النبع المذكور.

ولأن القرية تعاني من نقص المياه صيفاً، ولم يعد نبع الديرون يكفي، قاموا بمد أنابيب من أكثر من مصدر، لكن حسب شكوى الأهالي أن المشكلة في الانقطاع التي تتكرر صيفاً وشتاءً.

وعندما سألتهم «قاسيون» عن حجة الجهات المعنية عند مراجعتهم لها، قالوا: «في الشتاء يقولون المياه محرورة، وفي الصيف يقولون المياه شحيحة».

وفي معاينة «قاسيون» لأحد بيوت القرية المشتكين، وجدنا المواطن صاحب البيت قد وضع «سطلاً» فارغاً تحت «المزراب» كي يستخدمه في البيت، وبأن الخزان على السطح لا توجد به قطرة مياه واحدة!.

وأكد أحد المواطنين المشتكين: أن معظم بيوت القرية مقطوعه عنها المياه تقريباً الآن، ولا نعرف السبب!!

«قاسيون» تضم صوتها لصوت أهالي قرية «برمانة رعد» وشكواهم، بمطالبة مؤسسة مياه طرطوس لحل هذه المشكلة مادامت البنية التحتية لضخ واستقبال المياه جاهزة من أكثر من مصدر.

المناهج الدراسية غير ممنهجة!؟

استكمالاً للمشكلة العامة للمناهج والصعوبات التي تعترضها في ميدان العملية التربوية والتعليمية، ولا سيما في المناهج الجديدة، والتي يتم تعديلها أو تغيرها على مستوى الحلقات الثلاث بشكل تدريجي.

■ عابدين رشيد

ومن خلال الاستبيان الذي أجريناه سابقاً للحلقة الأولى في التعليم الأساسي، تبين أنه هنالك عدة صعوبات أمام الطالب، ولذلك كان لابد لنا أن نجري استبياناً آخر لمناهج الصف السابع، في الحلقة الثانية في بعض مدارس محافظة ريف دمشق، فكانت آراء المعلمين بشكل عام موحدة.

أولاً: منهاج مادة الرياضيات:

يقول بعض المدرسين: إن تقسيم المنهاج إلى قسمين يشكل جفافاً للطالب، بالإضافة إلى أنه سيؤدي بالطالب إلى نسيان المعلومة بسبب عدم الربط. وللتخلص من المشكلة، يجب أن يكون التوزيع بين الهندسة والجبر على الشكل الآتي: حصتان لمادة الجبر وحصتان لمادة الهندسة، وليس قسماً للجبر وآخر للهندسة.

ثانياً: مادة الفيزياء والكيمياء:

تتلخص المشكلة في كثافة المعلومات والقوانين، وخاصة بالنسبة لدروس الفصل الأول، حيث تطبق القوانين كلها في فصلٍ واحد، ولذلك يجب توزيعها على فَصلين وليس في فصل دراسي واحد!

كما توجد صعوبة حسب رأي بعض المدرسين، في فهم درس «الآلات البسيطة» بسبب وجود المقارنات الكثيرة، ووجود القوانين المعقدة التي يصعب على الطالب فهمها وحفظها، في درس «الضغط في السوائل»!

ثالثاً: منهاج مادة الاجتماعيات:

الأسئلة أكثر من المعلومات الواردة في الدرس، مع وجود أسئلة لا توجد لها أجوبة غالباً في الكتاب.

كما أنه في كتاب «التاريخ» الصورة غير واضحة، للتمكن من استخلاص الإجابات الاستنتاجية منها؟

رابعاً: مادة الفرنسي:

عدد الحصص الأسبوعية لا يكفي لتغطية لمنهاج، وكذلك التوزيع من حيث التوقيت لكل حصة دراسية لا يكفي، والمنهاج بشكل عام يناسب الطلاب.

خامساً: مادة اللغة العربية:

هنالك فجوة كبيرة بين التاسع، وبداية المرحلة الثانوية من حيث المفاهيم الفنية، ففي التاسع يتم دراسة التشبيه بصورة بسيطة، بينما في الصف العاشر الصورة تكون مركبة، حيث تعتمد بالدرجة الأولى على التعليل العميق وهذا ما يفتقده الطالب، ولذلك يُقترح وضع مفاهيم تمهيدية في الصف التاسع لتشكيل أرضية للمرحلة الثانوية.

وكذلك موضوع التقطيع العروضي هنالك مشكلة، ومن المناسب التمهيد له في التاسع.

ختاماً:

يرى بعض الموجهين الاختصاصين، الذين تم أخذ أرائهم: أن الأهل لا يتقبلون فكرة اعتماد المناهج بشكل كبير على الوسائل الحديثة، بسبب عدم قدرة بعض الأهالي على تأمين تلك الوسائل، والتي تتطلب وجود وإتاحة «شبكة الأنترنت» لأبنائهم، وبالتالي سينعكس ذلك سلباً على الطلاب وتراجع مستواهم.

مدينة التل من الأسوأ خدمياً..

لا شيء يذكرك في مدينة التل بوجود الدولة، سوى الحواجز الأمنية، أما على مستوى الخدمات فحدث ولا حرج.

■ مراسل قاسيون

فمدينة التل تعتبر من الأسوأ خدمياً بين مدن الريف الدمشقي، ولا أحد يعلم ما الذي يدفع الحكومة لنسيان تلك المدينة، التي يبلغ تعداد سكانها اليوم أكثر من 800 ألف نسمة.

حرمان من الكهرباء والمياه

المدينة تعاني من تقنين الكهرباء، الذي يصل الى 18 ساعة يومياً، حيث تنقطع الكهرباء أربع ساعات مقابل ساعة ونصف تأتي فيها، وخلال الساعة والنصف هذه، تنقطع الكهرباء عدة مرات بسبب تركيب أجهزة التردد على محطات الكهرباء، وهو ما يتسبب في تعطيل الأجهزة الكهربائية لدى المواطنين.

وإذا ما قارنا وضع الكهرباء في المدينة، مع مدن الريف الأخرى، نرى أن هناك إجحافاً بحق المدينة، ففي صحنايا مثلاً: تنقطع الكهرباء 6 ساعات يومياً فقط، وفي جرمانا التي تماثل التل بعدد السكان، وضع الكهرباء فيها جيد جداً قياساً للمدن الأخرى، عدا عن بقية المناطق القريبة من التل مثل: برزة ومعربا، فما الذي يمنع عدالة التقنين؟ ولماذا لم يلغ التقنين أصلاً؟ خصوصاً بعد استعادة أغلب حقول الغاز، الذي انعكس إيجاباً على وضع الكهرباء في العاصمة فقط!

مع العلم أن التل تحوي الكثير من الورش الحرفية، وفيها منطقة صناعية، وانقطاع الكهرباء يسبب خسائر فادحة.

مشروع إنارة الطرقات، الذي أقامته البلدية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، والذي كان من المفترض أن ينير شوارع وطرقات المدينة بأكملها عبر الطاقة الشمسية، اختصر هذا المشروع على الطريق الرئيس فقط! وتركت الشوارع الفرعية وريف مدينة التل مثل: حرنة والضاحية بلا إنارة، وشوارعها تغرق ليلاً في ظلام دامس.

أما على صعيد المياه، فكأن تقنين المياه يخضع لمزاج القائمين على وحدة المياه! فمناطق لا تنقطع عنها المياه، ومناطق تأتي كل ثلاثة أيام، ومناطق لا تأتي فيها المياه إلا كل خمسة عشر يوماً، دون وضع جدول يتم الالتزام فيه، مع أن الحلول لمشكلة المياه في المدينة موجودة فمثلاً: لماذا لا يتم الاستفادة من آبار منطقة الدريج لتغذية المدينة، مع العلم أن هذه الآبار غير مستفاد منها حتى الآن؟

أقل كمية وقود لأبرد المناطق!

إن أقل كمية وقود للتدفئة وزعت في مدينة التل، مقارنة بالمناطق الأخرى، مع أن المدينة تعتبر من المناطق الباردة جداً، ومع انقطاع الكهرباء المستمر، وعدم توفر الوقود للتدفئة، وعدم قدرة الكثيرين على التسجيل على المازوت، بعد رفع الدعم عنه ووصول سعره الى 350 لليتر في السوق السوداء، وارتفاع أسعار الحطب أيضاً، يلجأ الفقراء في المدينة إلى إشعال الثياب القديمة والمواد البلاستيكية للتدفئة، مع كل ما تسببه تلك المواد من أمراض خطيرة.

جوانب أخرى للسوء

شوارع المدينة وأزقتها وحاراتها تملؤها الحفر والمطبات، وتتحول الشوارع شتاءً إلى بحيرات صغيرة، والأرصفة مكسرة وغير منظمة، بالإضافة إلى انتشار أكوام القمامة في الطرقات، وانتشار ظاهرة تربية المواشي بين الأبنية السكنية، مع ما تسببه من إزعاجات وروائح كريهة وانتشار للحشرات، وتعد للمواشي على بساتين المواطنين، والمستغرب تغاضي مجلس البلدية عن هذه الظاهرة، واكتفائه بإصدار قرار بمنعها، دون العمل على تنفيذه.

فرن واحد للمدينة

فرن واحد فقط يُخدم سكان منطقة التل، يقع في حرنة الشرقية، بعد إغلاق فرن التل لإجراء عمليات الصيانة، فالوقوف لمدة ساعتين أو ثلاث للحصول على ربطة خبز، أصبح بمثابة دوام رسمي للمواطنين، وباعة الخبز حول الفرن هم المستفيد الأكبر من ذلك، فسعر ربطة الخبز يصل إلى 300 و400 ليرة في بعض الأحيان، مع الأخذ بعين الاعتبار: أن جودة الرغيف سيئة جداً، فمثلاً يمكن أن تجد داخل الرغيف بقايا نايلون من أكياس الطحين، كما حدث منذ شهر تقريباً.

لا صراف في المدينة

بالرغم من عودة المصارف الحكومية للعمل في المدينة، إلا أن هذه المصارف لم تستأنف العمل بصرافاتها، وما زال أهالي المدينة من موظفين ومتقاعدين يضطرون إلى الذهاب إلى العاصمة كل شهر، لقبض رواتبهم، مع العلم أن البنية التحتية اللازمة لتشغيل هذه الصرافات ما زالت موجودة، ولا تحتاج سوى لإعادة تركيب الصرافات.

مواصلات المدينة

ازدحام كبير على المواصلات تشهده المدينة، والسائقون يفرضون تسعيرتهم على الركاب، حيث يتقاضى السائقون 100 ليرة و150 ليرة، مع العلم أن التسعيرة 50 ليرة فقط، ربما للسائق مشاكله أيضاً، وخصوصاً منها: ارتفاع سعر المحروقات، وعدم توافره بالسعر النظامي، ولكن ما ذنب المواطن حتى يتحمل تقصير الحكومة في تأمينها للمحروقات، وعدم ضبطها للسوق السوداء؟

في ساعات الذروة يضطر المواطنون للاستعانة بسيارات الأجرة الخاصة، التي تتقاضى 300 ليرة على الراكب الواحد، للوصول إلى منطقة مساكن برزة فقط، عدا عن تنقلهم داخل العاصمة، أي أن المواطن يدفع ما يصل إلى تسعة آلاف ليرة شهرياً أجرة مواصلات فقط، وإذا كان ثلاثة أفراد من العائلة ينتقلون إلى عملهم، أو من أجل الدراسة في العاصمة، فيحتاجون إلى سبعة وعشرين ألف ليرة أجرة مواصلات فقط، أي راتب شهر للموظف.

فلماذا لا يتم وضع باصات لمؤسسة النقل الداخلي على خط التل، تخفف من حدة الازدحام، وتلتزم بالتسعيرة، وخاصة خلال ساعات الذروة.

وكأن هناك تراجعاً مقصوداً في دور الدولة لحساب تجار الحرب والأزمة والسماسرة والفاسدين بالإضافة للمنظمات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني الممولة من الخارج

النازحون في المدينة

أحوال النازحين في المدينة سيئة جداً، فهناك أسر تعيش في منازل ما زالت على العظم، عدا عن الارتفاع الجنوني في بدلات الإيجار، والذي يفوق قدرة الكثيرين على الدفع.

ومع انعدام فرص العمل، يلجأ النازحون إلى العمل بأعمال بسيطة، كبسطات بيع الخبز والدخان والخضار، أو العمل كسائقين، ودون أن يكون هناك أي دور للدولة في رعاية النازحين، بل تُركوا للمنظمات والجمعيات الخيرية التي ينخرها الفساد أيضاً، وهو ما يعرضهم للاستغلال من قبل البعض من القائمين على هذه الجمعيات، وخاصة النساء بحجة تأمين مساعدات لهم، وانتشرت نتيجة لذلك ظاهرة التشرد والتسول، بسبب تردي الأوضاع المعيشية.

غياب دور الدولة

وضع المدينة الخدمي السيء، سببه عدم الاهتمام الحكومي، وعدم وضع خطط جادة لإعادة الحياة إليها، بعد طرد الإرهاب منها، والذي كان للأهالي دور فعال في التصدي له، وطرده من المدينة، وإرساء الاستقرار فيها.

فهل هذا هو ثمن وقوفهم في وجه الإرهاب؟ أن يهملوا في معيشتهم وخدماتهم لتتدخل قوى الفساد عبر هذه البوابات؟

الملاحظ، وكأن هناك تراجعاً مقصوداً في دور الدولة لحساب تجار الحرب والأزمة، والسماسرة والفاسدين، بالإضافة إلى المنظمات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني الممولة من الخارج، والتي لا تخلو من أهداف مستترة، وهذا يضع عدة إشارات استفهام حول السياسات الحكومية، ليس على مستوى تقصيرها المعاشي والخدمي فقط، بل على مستوى غض نظرها عن مثل هذه الممارسات، وربما بعض الأهداف المستترة هنا وهناك.

فمهمة الدولة في بعض أوجهها الأهم هي: تأمين حياة كريمة لمواطنيها، كما أن هيبة الدولة تقاس بما تقدمه من خدمات لمواطنيها ورعايتها لهم، وهو ما ينتظره أهالي مدينة التل، وغيرهم من أهالي المدن الأخرى.

نشر المكتب المركزي للإحصاء خلاصة نتائج مسح الأمن الغذائي الأسري 2017، والنتائج النهائية، تشير إلى نسبة السكان الآمنين غذائياً ونسبة من هم غير آمنين غذائياً، وما بينهما، أي نسبة السكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي، أو على هامش الأمن الغذائي، وذلك في المحافظات السورية كافة.

أقل من ربع السوريين فقط... يتغذون جيداً

المسح الذي أقامه المركز بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة ومنظمة WFP برنامج الأغذية العالمي، شمل أكثر من 5 آلاف أسرة في 11 محافظة، وكان قد سبقه في عام 2016 دراسة منشورة للمركز الوطني للسياسات الزراعية حول واقع الأمن الغذائي السوري. وبالاستعانة بمعلومات الجهتين، نستطيع أن نقارن بين مستوى الأمن الغذائي بين 2015-2017.

■ محرر الشؤون الاقتصادية

وفق المقارنة بين النسب في الدراستين، يتبين أن تغيرات جرت في تقديرات نسبة السكان الآمنين غذائياً بين العامين. فبينما كان 15,6% فقط من السكان يتمتعون بالأمن الغذائي في عام 2015، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى 23,4% أي تضاعفت تقريباً. بينما تراجع من يصنفون غير آمنين غذائياً من 33% إلى 31% فقط، أي الشرائح الأضعف والأقل قدرة على تأمين غذائها لم تتقلص. بينما النسبة الأكبر من السكان، ممن يعتبرون على هامش الأمن الغذائي، فقد تراجعت نسبتهم من أكثر من نصف السكان: 51,6% في عام 2015 وصولاً إلى 45,6%.

أي عملياً، لا تزال الشريحة المهددة بفقدان أمنها الغذائي هي الشريحة الأكبر، وتقارب النصف. بينما لا يزال قرابة ثلث السكان غير آمنين غذائياً. رغم أن هؤلاء لربما ازدادوا عدداً نظراً لتوسع نسبي في عدد السكان بين العامين، وبعد توقف موجات الهجرة والنزوح الواسعة التي شهدها عامي 2014–2015. والثلث يعني قرابة: 5,6 مليون نسمة، غير آمنين غذائياً، بينما قرابة 8,3 مليون نسمة مهددون بأن يصبحوا غير آمنين غذائياً، أما من يتمتعون بالأمن الغذائي، وبالطبع بدرجات متفاوتة فيقاربون: 4,2 مليون نسمة.

لم يوضح المكتب المركزي للإحصاء ما هو محدد الأمن الغذائي بمفهومه، إلا أن دراسة المركز الوطني للسياسات الزراعية، تشير إلى أن الأمن الغذائي الإجمالي يرتبط بالمتاح من الغذاء على المستوى الكلي، أي الإنتاج والاستيراد مطروحاً منه الصادرات، وذلك لمجموعات المكونات الغذائية الرئيسية، ويرتبط أيضاً بإمكانية الوصول إلى هذا الغذاء، أي المقدرات الاستهلاكية، ومستويات أسعاره، وأيضاً يرتبط باستقرار إمداداته.

هل هناك كميات غذاء كافية للجميع؟

لا تتوفر أرقام دقيقة حول مستوى توفر الأنواع الغذائية المتاحة في السوق السورية، بالمقارنة مع الحاجات الغذائية الأساسية لكل فرد.

ولكن هناك بعض المؤشرات التي تؤكد وجود نقص، ولكنه غير حاد... ما يجعل توفر الغذاء ليس المشكلة الأساسَ في أزمة الأمن الغذائي.

قاست دراسة عام 2016 لمركز السياسات الزراعية مستوى الغذاء المتاح للفرد من المكونات الغذائية الأساسية، وتغيراتها بين عامي 2010– 2015 حيث تبين أن الحصة المتاحة من بعض المكونات لم تتقلص، بينما تقلصت في مكونات غذائية أخرى.

فعلى سبيل المثال: لم تتراجع حصة الفرد المتاحة له من البقول الحبية الغذائية «العدس والحمص والبازلاء والفول وغيرها» بل توسعت بنسبة 5,5% سنوياً، وكذلك الفواكه بنسبة 0,1%. ولكن المكونات الباقية كلها تقلصت، وقد تراجعت الحصة المتاحة للفرد من البيض والخضار بأعلى نسبة سنوية: 8,9% للأولى، و6,6% للثانية. بينما تراجعت الحصة المتاحة من اللحوم بنسبة 5,2% سنوياً، وأقل نسبة تراجع كانت في الحليب بنسبة 1,1% سنوياً، والحبوب الغذائية بنسبة 1,8% سنوياً.

أي عملياً، إذا ما أردنا أن نوزع الغذاء المتاح بالتساوي على الأفراد المتواجدين في سورية في عام 2015، فإنهم لن يحصلوا على كميات غذاء تعادل ما كان متاحاً للفرد الواحد في 2010، وهي كميات أقل من الوسطي المتاح عالمياً للفرد، في الأنواع الغذائية كلها، باستثناء الحبوب والفواكه.

إن نقص كميات الإنتاج المحلي، وعدم قدرة المستوردات على تغطية كل فجوة حاجات الغذاء، تعتبر واحداً من العوامل المؤثرة في تراجع الأمن الغذائي، لأن نقص الكميات يجعل القليل المتبقي أعلى سعراً، ويجعل بالتالي إمكانية الوصول إليه أقل من الشرائح الواسعة، التي دخلها بعيد جداً عن تغطية حاجات الغذاء وأسعار المرتفعة.

لا يزال 3 مليون نسمة يقيمون في ريفي دمشق وحلب مقابل خسارة أكثر من 1,5 مليون بين 2011-2016.

الإنتاج المحلي من الغذاء في عام 2016 كان قادراً على تغطية نسبة 65% أي أكثر من ثلثي الحاجات الغذائية الضرورية لغذاء 20 مليون نسمة «قاسيون 833»، ولكن جزءاً من هذا الإنتاج يذهب للصادرات، ما يقلص من المتاح منه للاستهلاك الغذائي المحلي، وتحاول الواردات الغذائية أن تعوض الجزء الباقي، ولكن زيادة الإنتاج المحلي المتاح هي المحدد، فنحن ننتج كميات كافية لتغطية الحاجات الضرورية، بمساحات أراض أقل بمقدار 30%، وبثروة حيوانية أقل، بمقدار يقارب النصف عما كان متوفراً في عام 2010.

إذاً الجانب الأول من جوانب الامن الغذائي، هو: وفرة الغذاء بحدوده الضرورية، هو عائق أمام الأمن الغذائي، فطالما لا تحدث نقلات نوعية في إمكانية زيادة الإنتاج المحلي، وطالما لا ترفع العقوبات بحيث تكون مستوردات الغذاء الضرورية متاحة بسهولة وكم أكبر، فإن المشكلة الأولى من مشاكل الأمن الغذائي، هي: توفر الغذاء الكافي للجميع لن تحل.

هل يستطيع الجميع أن يشتروا المتوفر من الغذاء؟

الجانب الآخر من جوانب الأمن الغذائي، هو قدرة السوريين من الشرائح المختلفة في الحصول على هذا الغذاء، المتواجد في السوق، وليس في متناول اليد!

ترتبط هذه المسألة بالتأكيد، بأسعار الغذاء مقابل الدخل، ورغم أن الدراسات الحكومية لا تربطها بالدخل الوسطي للفرد. إلا أنها تشير إلى أن وسطي استهلاك الفرد للطاقة المأخوذة من الغذاء، قد انخفض بنسبة سنوية 4,6% بين عامي 2010– 2015، أي تراجع استهلاك السوري من السعرات الحرارية بمقدار يقارب الربع 23%.

ولكن هذه النتيجة المبنية على استبيان ومسح في المحافظات، تشير إلى تراجع استهلاك الفرد من المكونات الغذائية الضرورية، أما حول السبب، فإن ربط كلف هذه المكونات الغذائية مع مستوى الدخول هو المحدد.

فعملياً الكلفة الشهرية لسلة الغذاء الضروري بمعدل 2400 حريرية يومياً لكل فرد، قد بلغت 17 ألف ليرة سورية، ما يعني أن العامل بأجر وسطي 34 ألف ليرة يستطيع بأجره أن يغذي نفسه وفرد آخر من أسرته فقط... وحتى تتغذى بالحدود الدنيا أسرة من خمسة أشخاص فإنها تحتاج إلى ثلاثة أجور وسطية، ما يعني أن أسر العاملين بأجر جميعها في داخل سورية هم فقراء فقراً مدقعاً، ولا يستطيعون تغطية تكاليف غذائهم الضروري إلا إذا عمل ثلاثة أفراد من الأسرة. فماذا عن العاطلين عن العمل، وماذا عن أكثر من 13 مليون سوري بالحد الأدنى يسكنون بالإيجار بوسطي أجارات شهرية أعلى من الأجر الوسطي!

يعتبر تراجع كميات الغذاء المتاحة سبباً في تراجع الأمن الغذائي في سورية، ولكن تراجع الأجور في سورية، والبطالة، وما يقابلها من فجوة كبيرة بين أسعار الغذاء، والقدرة على الحصول عليه، هي العامل الأساس في فقدان الأمن الغذائي، وإن كانت الاستبيانات والعينات تقول: إن أكثر من ثلاثة أرباع السوريين إما غير آمنين غذائياً، أي فقراء فقراً مدقعاً، أو على هامش الأمن الغذائي... فإن هذا معناه: بأن أقل من ربع السوريين فقط ليسوا مهددين بالجوع، بينما ثلاثة أرباعهم قد وقعوا في براثنه ويستهلكون غذاءً لا يكفي للحاجات الضرورية.

سورية 2017: الأمن الغذائي بين عامين...

نشر المكتب المركزي للإحصاء نتائج مسح الأمن الغذائي لعام 2017، وبمقارنتها بنتائج عام 2015 تتبين نسب وأعداد تقريبية للسكان الآمنين غذائياً، والمعرضين لخطر فقدان الأمن الغذائي، والذين فقدوا قدرتهم على تأمين الغذاء الضروري.

السكان والأمن الغذائي في 2015- نسبة مئوية من السكان

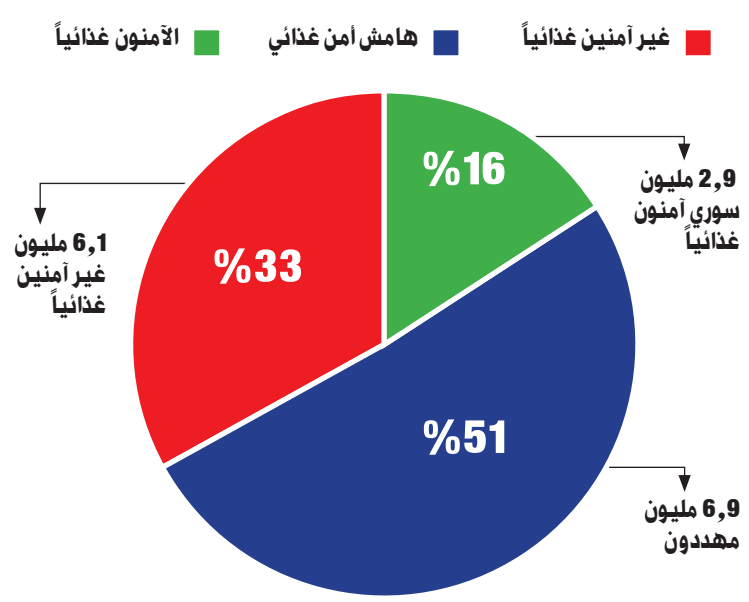

السكان والأمن الغذائي في 2016- نسبة مئوية من السكان

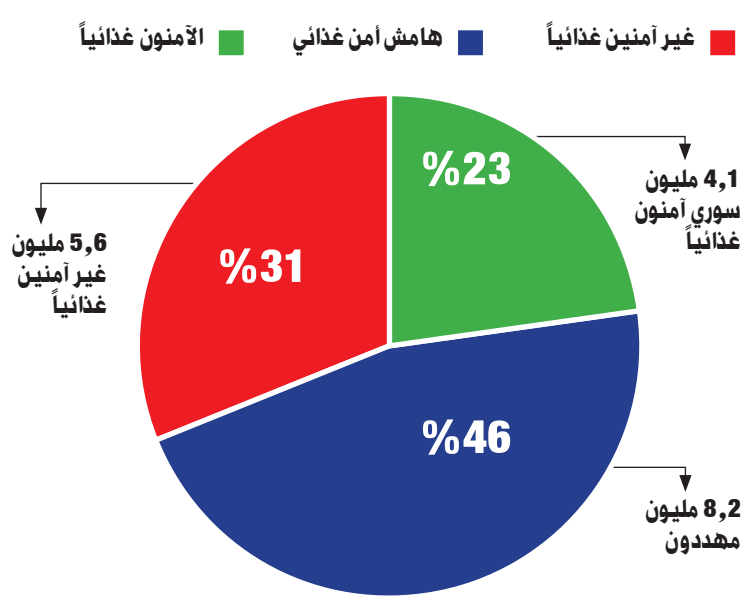

التراجع السنوي للكميات المتاحة للفرد من الغذاء بين 2010- 2015: %

*تحتسب الكميات المتاحة من الغذاء المتوفر بناء على الكميات الموجودة من الإنتاج المحلي+ الكميات المتوفرة عبر الواردات – الكميات المصدّرة.

-23%

تراجع الاستهلاك الوسطي للفرد السوري من الحريرات الضرورية بنسبة وسطية سنوية: -4,6% بين 2010 و 2015، وبنسبة تراكمية 23% وقرابة الربع.

65%

كميات الغذاء المنتجة محلياً من المكونات الأساسية تغطي نسبة 65% من الحاجات الغذائية الضرورية لحوالي 20 مليون نسمة، بينما نحتاج إلى تأمين الثلث عبر الاستيراد

هل يستطيع الأجر أن يغطي الغذاء؟

الفرق بين الأجر الشهري وكلفة الغذاء الشهر

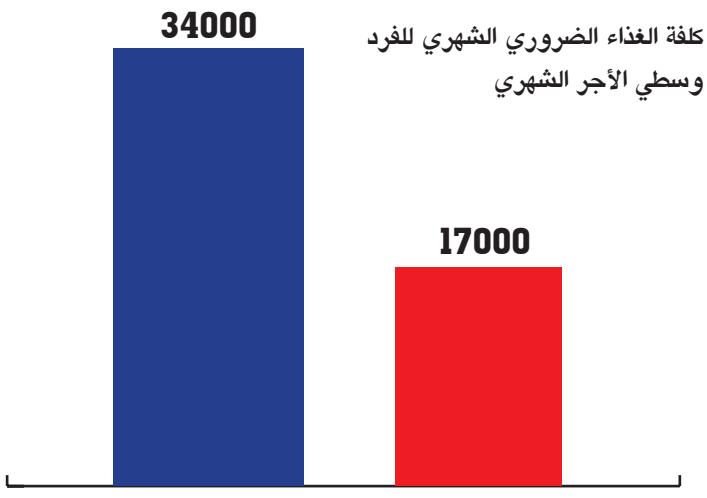

يستطيع العامل بأجر وسطي أن يعيل العامل نفسه، وشخصاً آخر فقط، ليؤمن لهما الغذاء الضروري فقط!

الاقتصاد الأمريكي... وأخيراً صرخ أحدهم: «الامبراطور عارياً»!

الاقتصاد الأمريكي في وضع بائس منذ مدة طويلة، حيث بلغ الدين الإجمالي أربعة أضعاف الناتج السنوي تقريباً! ولكن هذا ليس كل شيء.

■ عن مقال لفالنتين كاتاسانوف

الولايات المتحدة، هي المقترض الأكبر على هذا الكوكب. وسأذكر فقط ما يعرفه الجميع حول حجم الدين السيادي الإجمالي البالغ 20 تريليون دولار، وهذا فقط قمة رأس الجليد الظاهرة على السطح. فإذا ما أخذنا بالاعتبار الديون الموجودة في القطاعات الأخرى في الاقتصاد الأمريكي «غير المالي، والمالي، وقطاع الاستهلاك المنزلي» فإن الدين الإجمالي للولايات المتحدة قد يصل إلى 70 تريليون دولار. وكل هذا موثق ومحسوب ومنشور من البنك الفيدرالي الأمريكي، ووزارة الخزانة الأمريكي، ومكتب التحليلات الاقتصادية، وغيرها من الجهات الرسمية الأمريكية. وهي معلومات يمكن إيجادها ببساطة في موقع العداد الأمريكي.

الدين الأمريكي 220 تريليون دولار!

منذ سنوات عدة، أحدثت دراسة للبروفسور الأمريكي Lawrence Kotlikoff من جامعة بوسطن، ضجةً كبرى في الولايات المتحدة، وذلك بعد أن حاول إجراء تقديرات جديدة لإجمالي دين الولايات المتحدة، آخذاً بعين الاعتبار، الالتزامات الاجتماعية للدولة. وبناء على حساباته، فإن الدين الإجمالي للولايات المتحدة قد تجاوز 220 تريليون دولار «مأخوذاً بدولار عام 2011».

بالأحوال كلها فإن مثل هذا الرقم المأخوذ من هذه الدراسة هو الحد الأقصى في محاولات قياس الدين الإجمالي للولايات المتحدة. والبرفسور عدّل الالتزامات الاجتماعية للدولة في دراسته، وتبين أنه حتى اللحظة فإن مستحقات الدولة الأمريكية على الخدمات الاجتماعية تبلغ 112 تريليون دولار!

«الولايات المتحدة: مفلسة»

إنني أتابع الاقتصاد الأمريكي منذ مدة طويلة، وفي السنوات الأخيرة بدأت أكرر خلاصة بحثي بكل ثقة بأن: «الولايات المتحدة دولة مفلسة»، ومدعماً أقوالي بمجموعة من المؤشرات الإحصائية الضرورية. وبينما يردد البعض من غير المصدقين ما يتردد دائماً حول أن: «الولايات المتحدة هي بلد متطور» وغيرها من الجمل النمطية مثل: «الولايات المتحدة هي الدولة الأغنى عبر العالم»، وأن «أميركا هي الدولة الأكثر استقراراً عالمياً» وغيرها... إن جميع هذه المقولات النمطية المصدّرة عبر الميديا الشائعة، أو وسائل الإعلام العالمية الأكثر رواجاً، وهذه بدورها تعتمد على «التصريحات الرسمية»، والتي من بينها وبالدرجة الأولى «الثلاثة الكبار» من وكالات التقييم المالي العالمية.

الدين الإجمالي المعلن للولايات المتحدة أربعة أضعاف الناتج السنوي ولكن تقديرات أمريكية تقول: إنه وصل إلى 220 تريليون دولاراً!

الصين في وجه «الثلاثة الكبار»

وكالات التقييم العالمية الأساسية : Moody's، Fitch تضع الولايات المتحدة في أعلى سلم التقييم «AAA». بينما وكالة التقييم العالمية الثالثة S & P خفضت منذ عام 2011 تقييمها للدين الأمريكي ووضعته في مستوى أخفض قليلاً: «AA +» ولكن حتى هذا التقييم هو عالٍ جداً، بالقياس إلى تقييم كل الدول التي يسمونها «متقدمة».

وكالات التقييم الثلاث، والتي كانت طوال الوقت تشكل مع بعضها احتكاراً عالمياً لعمليات التقييم العالمية، ستظهر قريباً في موقف أحمق... حيث إن بعض وكالات التقييم المحلية، في بعض البلدان تعطي تقييمات مختلفة، وأحياناً متناقضة تماماً مع التقييمات التي يعطيها تحالف «الثلاثة الكبار». فعلى سبيل المثال: وكالة التقييم الصينية Dagong خفضت مؤخراً تقييم الدين السيادي الأمريكي، وذلك تحديداً في التزامات الدين عبر العالم، وبالعملات الأجنبية، والوكالة بهذا توجه نقدها إلى توسع الاعتماد على أكبر اقتصاد ممول بالدين عالمياً. الوكالة الصينية أعلنت أنها خفضت تقييمها للدين السيادي الأمريكي من A- إلى BBB+، مع نظرة سلبية اتجاه مستقبل التقييم.

وأخيراً فإن واحدة من الوكالات العالمية قد شاهدت الحقائق، كما حصل مع بطل قصة أندرسون الذي صرخ فجأة وبأعلى صوت: «الملك عارٍ». وكالات التقييم العالمية تظهر في روسيا كذلك، ولكنها لا تزال حتى الآن معنية بالبيانات والتقييمات المتعلقة بالاقتصاد الروسي، ومن المؤسف أن الوكالات الصينية، وليس وكالاتنا، كانت أول من أوضح الحقائق حول هذا «الملك العالمي». ولكني أتمنى منهم أن يعيدوا ويكرروا هذه الجملة وبأعلى صوت وبأوسع مدى، لينطلق منها وزراؤنا ومؤسساتنا ومن ضمنها البنك المركزي، ويعتمدوا هذا التقييم البسيط وإن كان من وجهة نظر سياسية!

أرباح الصناعة الصينية 10,8%.. ربح أقل.. تكنولوجيا أعلى

أظهرت أحدث البيانات الاقتصادية الصينية بعض التباطؤ، في نهاية العام الماضي، الذي يعتبر عاماً جيداً للاقتصاد الصيني بالإجمال. ولكن التقارير الصادرة في الشهر الحالي تظهر، أن الاقتصاد الصيني سيحافظ على مستواه، على الرغم من تباطؤ الأرباح الصناعية.

يتوقع الخبراء بأن الاقتصاد الصيني في الربع الأول من 2018 سيحافظ على زخمه القوي في العام الماضي، مع الدعم الواسع من جانبي الطلب الخارجي، والاستهلاك المحلي، بينما عامل الخطورة سيبقى في مسألة ضرورة خفض قيمة الديون، فالسوق وبحسب الخبراء، يجب أن تستوعب صعوبة تحول التركيز الصيني إلى الجودة والنوع، بدلاً من النمو السريع. وفق ما نقلته وكالة بلومبرغ.

وهذا التحول كان الرسالة الأساسية التي نقلها المستشار الاقتصادي الرئيس للرئيس الصيني، إلى مؤتمر النخب الاقتصادية والمالية العالمية في دافوس. حيث أكد: أن الصين تتحرك نحو هدفٍ محددٍ وهو رفع مستوى إنتاجها، بدلاً من السعي وراء الأهداف الرقمية فقط.

وقد كانت أرقام أرباح الصناعة الصينية أظهرت في شهر 12- 2017 أدنى مستوى نموٍ في عام 2017، ولكنها مع هذا بلغت 10,8% نموٍ. وتراجع أرباح الصناعة ترك أثره على الشركات الصغيرة، وعلى قطاع الصلب بشكل ملفت، بينما تسير الصين في خطة لتطوير قطاعات صناعية محددة، وعالية التكنولوجية. وهذا الاتجاه الصيني المعبّر عنه في خطة «اخترع في الصين» نحو زيادة المستوى التكنولوجي للصناعة الصينية، ينعكس زيادة في كم ونوع الآلات الداخلة في الإنتاج، وتقليص في العمالة البشرية المطلوبة، وهذا الاتجاه الذي يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج وزيادة لاحقة للقيم المضافة، يؤدي في المقابل إلى اتجاه موضوعي لميل الأرباح نحو الهبوط.

الخطة الصينية تعتبر جزءاً من خطة توسيع الابتكار عبر جوانب أساسية «الأول: رأس المال البشري، والثاني: هو: الإنتاج المحلي للروبوتات، والثالث هو: الصناعات عالية التكنولوجية. للانتقال من التركيز على السرعة، إلى التركيز على النوعية، من المنتجات إلى العلامات التجارية، ومن الصناعات الملوثة إلى الصناعات الخضراء» وفق هو أنغانغ، مدير مركز الدراسات الصينية بجامعة تسينغهوا.

100 ألف سنوياً

وضعت الصين أهدافاً في مجال تصنيع الروبوتات، أولها: الوصول إلى 150 روبوتاً مقابل كل 10 آلاف عامل، وثانيها: زيادة إنتاج الروبوتات بمعدل 100 ألف سنوياً. وخصصت لها صندوقاً استثمارياً حكومياً بمقدار 20 تريليون يوان، للوصول إلى المعدل المطلوب، والمساوي للمعدل في الولايات المتحدة المصنفة الخامسة عالمياً من حيث كثافة الروبوتات مقابل العمال.

تراجع حكومي جديد.. القطاع الزراعي مستهدف مجدداً

آخر ما حرر بشأن تحرر الحكومة من مسؤولياتها، وفتح بوابات إضافية للاستثمار الخاص، هو: ما تم إقراره في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2018/1/23، حول التأمين الزراعي.

■ عاصي اسماعيل

فقد قرر مجلس الوزراء، تكليف وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي، والمالية، بإعداد مشروع متكامل حول التأمين الزراعي على الأعمال والمحاصيل الزراعية، التي يصيبها الضرر جراء العوامل الطبيعية، أو أية عوامل أخرى.

وفي تصريح للصحفيين، عقب الجلسة أشار وزير المالية: إلى إمكانية التأمين على المحاصيل الزراعية بشكل عام، في المؤسسة العامة السورية للتأمين، إلى جانب شركات التأمين الخاصة، فهذه المؤسسات تؤمن على مخاطر متعددة.

وأضاف: إن المطلوب من هذه الشركات العامة والخاصة، العمل على دراسة إمكانية التأمين على الأماكن الزراعية المختلفة، مثل: البيوت البلاستيكية التي هي بحاجة للتأمين.

مخاطر عديدة

ربما لا داعي للحديث عن أهمية القطاع الزراعي الاستراتيجية، بشقيه النباتي والحيواني، لا على مستوى الفلاحين والمنتجين الزراعيين بشكل خاص، ولا على مستوى الصناعات المرتبطة بهذا الانتاج، ولا على مستوى الاقتصاد الوطني عموماً.

واستناداً إلى أهمية هذا القطاع، وانعكاساته الكبيرة والعميقة، على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، فإن التأمين الزراعي يعتبر ضرورة اقتصادية اجتماعية كذلك الأمر.

فمن المعروف، أن القطاع الزراعي يتأثر بشكل كبير بالظروف الجوية، بالإضافة لتأثره بالمخاطر البيولوجية، مع عدم تغييب تأثره بتدخل العوامل البشرية والإنسانية.

فالمخاطر التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، يمكن تبويبها بثلاث نقاط:

عوامل طبيعية: مائية وجوية، مثل: الجفاف والعواصف وموجات الحر والصقيع، بالإضافة إلى عوامل الطبيعية النادرة الأخرى، مثل: الزلازل والبراكين وموجات المد البحري...

عوامل بيولوجية: مثل: انتشار الأوبئة وجوائح الأمراض المعدية، نباتية وحيوانية، وغيرها..

عوامل بشرية: مثل: الحرائق و...

بعض هذه المخاطر يمكن تلافيها، والبعض الآخر من الصعوبة بمكان تدبر ذلك تجاهها، لكن بالمجمل، من الممكن الحد من هذه المخاطر ومن آثارها كلها والتقليل من سلبياتها، وانعكاسات ذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وذلك عبر بوابة التأمين الزراعي.

صناديق زراعية حكومية

واستناداً إلى أهمية القطاع الزراعي الاستراتيجية، ودرءاً للمخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها الإنتاج الزراعي، والصناعي المرافق له، فقد تم إحداث صندوقين لدى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لهذه الغايات:

أولاً: «صندوق دعم الإنتاج الزراعي» الذي تم إحداثه بموجب مرسوم في عام 2008.

وقد نصت المادة الثالثة منه على ما يلي:

«ترصد للصندوق سنوياً المبالغ اللازمة لتغطية نفقات الدعم للقطاع الزراعي التي يتم اعتمادها أصولاً.. بحيث يساهم هذا الدعم في تحقيق الأمن الغذائي، والكفاءة الاقتصادية للعملية الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي».

كما نصت المادة الخامسة منه على ما يلي:

مهام الصندوق: يتولى الصندوق مهام تقديم مبالغ الدعم المخصصة لتحقيق السياسات الزراعية المقررة، والتي يتم تحديدها من قبل مجلس الوزراء سنوياً، بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، المنعقد برئاسة الوزير بحيث تغطي المجالات الآتية:

أ/ دعم مستلزمات الإنتاج وتتضمن: ـ البذار المحسن الموزع من قبل الجهات العامة ـ الغراس بأنواعها المختلفة/ المثمرة ـ الحراجية ـ الرعوية الموزعة من قبل الجهات العامة ـ الأعلاف المخصصة للثروة الحيوانية الموزعة من قبل الجهات العامة ـ الأدوية البيطرية والتلقيح الاصطناعي واللقاحات المستخدمة لتطوير الثروة الحيوانية، ومعالجة الأمراض الوبائية والجائحات التي تهدد الثروة الحيوانية ـ المكافحات العامة ضد الجائحات التي تهدد الإنتاج الزراعي.

ب/ دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية: ـ المحاصيل الاستراتيجية قمح ـ قطن ـ شعير ـ شوندر سكري ـ المحاصيل والمنتجات الزراعية نباتية، حيوانية، التي ترى الوزارة ضرورة تشجيع إنتاجها.

ثانياً: «صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي» الذي تم إحداثه بموجب مرسوم بعام 2011.

وقد ورد بمتن المادة الأولى منه التعريفات التالية:

الجفاف: انخفاض كميات الهطول المطري عن معدلاتها الطبيعية بمستويات وفترات زمنية، أو سوء توزعها، بحيث ينجم عنها عجز في الموارد المائية والزراعية، وتدهور في النظام البيئي، وخسائر مادية مباشرة في الإنتاج الزراعي.

الكوارث الطبيعية: حوادث لا يمكن منعها أو تفاديها تنجم عن انحراف العوامل المناخية والبيئية، أو الحيوية عن معدلاتها الطبيعية، وتؤدي إلى خسائر في الإنتاج الزراعي «الحيواني والنباتي».

المتضرر: الشخص الذي يستحق التعويض ويعمل في الإنتاج الزراعي.

الإنتاج الزراعي: الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وقد نصت المادة الثالثة منه على ما يلي:

«يتولى الصندوق التعويض على المتضررين عن الخسائر المادية، والأضرار التي تصيب إنتاجهم، بسبب الجفاف والكوارث الطبيعية، أو الأحوال المناخية البيئية ـ الحيوية/ صقيع ـ موجات حرارة مرتفعة ـ سيول ـ عواصف ترابية ـ برد ـ رياح شديدة ـ شدات مطرية ـ إصابات حشرية ـ جوائح مرضية على الزراعات أو الثروة الحيوانية/ وينجم عنها خسائر تزيد عن 50 بالمئة في الإنتاج الزراعي، إضافة لتجاوز المساحة المتضررة 10 بالمئة من مساحة الوحدة الإدارية، بالنسبة للإنتاج النباتي، ويحسب التعويض من تكلفة الإنتاج فقط، ولا يشمل ذلك المناطق المعلنة أضراراً عامة.

كما نصت المادة 12 من المرسوم على مصادر تمويل الصندوق العديدة، اعتباراً من الاعتمادات المرصدة سنوياً في الموازنة العامة للدولة، مروراً بمساهمة الاتحاد العام للفلاحين بقيمة 25 مليون ليرة سورية تدفع لمرة واحدة عند إحداث الصندوق، وصولاً إلى نسبة خمسة بالألف من قيمة المحاصيل الاستراتيجية المسلمة لمؤسسات الدولة، وليس انتهاءً بمساهمة من صندوق دعم الإنتاج الزراعي بنسبة 1 بالمئة على المحاصيل الزراعية والخضراوات والأشجار المثمرة، التي تستفيد من صندوق الدعم، وغيرها من الموارد الأخرى.

فتح البوابات أمام القطاع الخاص على مستوى التأمين الزراعي سيجعل من القطاع الزراعي رهينة بأيدي الاستثمار والمستثمرين أكثر فأكثر

حصاد السياسات الليبرالية

واقع الحال، يقول: إن هذه الصناديق لم تقم بمهامها حسب ما هو وارد بمراسيم إحداثها، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة، مما أدى لما وصل إليه حال الإنتاج الزراعي بشقيه، النباتي والحيواني، من تراجع وترهل، والانعكاسات السلبية الكبيرة لذلك، على الواقع المعيشي للفلاحين والمزارعين، ناهيك عن تراجع الصناعات المحلية المرتبطة بهذا الانتاج، بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية الأكبر على مستوى الاقتصاد الوطني عموماً.

أما أن يصل الأمر لأن تتخلى الحكومة عن دورها بالمطلق، من خلال هذه الصناديق، ومهماها التي تتمحور حول مفهوم التأمين الزراعي وأهدافه وغاياته، وصولاً إلى فتح بوابات هذا التأمين، وهذه المهام، أمام وعبر شركات التأمين، الخاصة والعامة، فهو تراجع حكومي كبير وغير مبرر!

أولاً: باعتبار أن هذه الصناديق وجدت وأحدثت من أجل مهام وغايات وأهداف محددة، وهي أكبر من موضوعة التأمين الزراعي كحيثية منفردة، والمطلوب تفعيل دورها الإيجابي لتحقيق هذه المهام والأهداف، بدلاً من التراجع المطرد على مستوى مهامها هذه، وصولاً إلى التخلي عنها، وربما تصفيتها لاحقاً.

ثانياً: باعتبار أن فتح البوابات أمام القطاع الخاص على مستوى التأمين الزراعي، سيجعل من القطاع الزراعي رهينة بأيدي الاستثمار والمستثمرين أكثر فأكثر، مع كل المخاطر والسلبيات التي يمكن أن تترتب على ذلك، سواء على مستوى الفلاحين والمنتجين، ومستوى معيشتهم واستمراريتهم في العمل والإنتاج، بما فيها مخاطر هجرة الأرض والعمل الزراعي، مع عدم إغفال السلبيات الناجمة عن ذلك، على الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي، أو على المستوى الاقتصادي الوطني العام كنتيجة متوقعة.

في الأحوال جميعها، ربما لا غرابة، فالتهليل لدخول القطاع الخاص عبر بوابات التأمين الزراعي بالقرار أعلاه، والتخلي المستمر عن دور الدولة، على مستوى مهامها ومسؤولياتها وواجباتها، وصولاً لتقويض الإنتاج الزراعي والصناعي المرافق له، هو المسيرة المتوقعة من النهج الليبرالي الذي تتعاطى معه، ومن خلاله الحكومة، وترسم سياساتها.

فهل من بؤس أكبر من ذلك يمكن أن نحصده من هذه السياسات، وهذا النهج؟

معاناة السوريين في المخيمات مغيبة

هذا الشتاء، كما غيره من الشتاءات، يمر على اللاجئين والنازحين السوريين في المخيمات المنتشرة، داخلاً وخارجاً، بالمزيد من المعاناة.

■ عادل ابراهيم

الزيادة المطردة في المعاناة أسبابها كثيرة وعديدة، منها ما هو قديم ومزمن مرتبط بالقليل المتوفر من سبل درء مخاطر برد الشتاء وأمطارها وعواصفها وتداعياتها، ومنها ما هو مستجد مرتبط بتخفيض المساعدات المقدمة لهؤلاء، وصولاً إلى حال الإهمال واللامبالاة تجاه مآسيهم.

المعاناة الكارثة

العواصف والأمطار الشتائية أتت على الخيام كلها في المخيمات كلها، من مخيمات الشمال السوري بشرقه وغربه، القامشلي والحسكة وإدلب، مروراً ببقية المخيمات المتناثرة والمنتشرة في المنطقة الوسطى والساحلية والجنوبية، وصولاً إلى مخيمات الحدود التركية واللبنانية والأردنية.

فقد أدت العواصف الشتائية خلال الفترة الماضية إلى اقتلاع العديد من الخيام في الكثير من هذه المخيمات، كما أدت الأمطار إلى غرق بعضها الآخر، بالإضافة لما تصنعه الأمطار من برك ومستنقعات بين الخيام، بل وبداخلها في بعض الأحيان، مع ما يخلفه ذلك كله من تزايد في حدة أمراض الشتاء، وتداعياتها السلبية، وخاصة على الأطفال وكبار السن، لتحيل حياة ساكني الخيام إلى جحيم فوق جحيمهم الذي فرض عليهم، النزوح واللجوء مكرهين.

ولم تقتصر المعاناة على ذلك فقط، بل تأتي الحرائق على بعض هذه المخيمات أحياناً، بسبب انعدام الكثير من معايير الأمان، وخاصة على مستوى نوعية الخيام نفسها، التي يغلب عليها النايلون والبلاستيك في صناعتها، ما يؤدي إلى سرعة احتراقها، ناهيك عن الاضطرار للاعتماد على وسائل التدفئة غير الآمنة كذلك الأمر، حسب ما هو متاح، ليفاقم من هذا الوضع، سرعة انتشار مثل هذه الحرائق، ملتهمةً الكثير من الخيام بما فيها من وسائل وسبل العيش المتوفرة، رغم قلتها وبساطتها.

ومع إضافة تدني الخدمات العامة في المخيمات، وتراجع المساعدات المقدمة للمقيمين فيها، سواء من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية، أو من قبل الجمعيات الأهلية، حسب المكان، فقد أصبح واقع السوريين في هذه المخيمات كارثي، يتمثل بالفقر والعوز، والمعاناة من برد الشتاء وحر الصيف، وزيادة الأمراض، مع عدم تغييب منع هؤلاء من مغادرة غالبية هذه المخيمات، ليضاف إلى ذلك كله، أوجه الاستغلال الكثيرة الأخرى على هامش هذه المعاناة، الكارثة.

الاستثمار في المعاناة

في المجمل، فإن أوضاع السوريين في مخيمات النزوح واللجوء تعتبر مأساوية وكارثية وفقاً للمقاييس كلها.

وعلى الرغم من تراجع التغطية الإعلامية لواقع هذه المخيمات، ومآسي من فيها من سوريين، ارتباطاً مع المواقف الدولية المتباينة من هذا الملف، والتي أدت لتراجع الاهتمام به، كما لتخفيض المساعدات المقدمة باسمه، إلا أن ذلك لم يمنع بأنه ما زال مثاراً للمماحكات، كما هو مجالاً لأوجه الاستغلال والاستثمار، محلياً وإقليمياً ودولياً، ولعل الأمثلة على ذلك ما زالت كثيرة.

في المجمل فإن أوضاع السوريين في مخيمات النزوح واللجوء تعتبر مأساوية وكارثية وفقاً للمقاييس كلها.

ومع القناعة التامة، أن الحل النهائي لمأساة وكارثة النازحين واللاجئين في المخيمات، بأماكنها ومواقعها كلها، تتمثل بالحل السياسي الناجز المرتقب على المستوى الوطني، والذي يفسح المجال أمام هؤلاء للعودة إلى مدنهم وبلداتهم وقراهم، وهو ما يرغبون فيه وينتظرونه على أحر من الجمر، إلا أن ذلك لا يعني غض الطرف عن معاناتهم وكارثتهم، كما عن استمرار الاتجار بهم سياسياً وأمنياً، وفقاً لأهواء القوى التي تستثمر في هذا الملف وعلى حسابه، وخاصة المنظمات الدولية المحسوبة على أنها «إنسانية»!

ولعله من الضروري بناءً على ما سبق، تسليط الأضواء على هذا الاستثمار «الإنساني» السلبي بالمقاييس والأعراف جميعها، كما من الضرورة بمكان تسليط المزيد من الأضواء على الكارثة التي فرضت على المقيمين في المخيمات ويعيشونها بشكل لحظي، خاصة في ظل مساعي تغييب هذا الملف عن وسائل الإعلام المرتبطة والمدفوعة والمرتهنة للقوى المختلفة والمتخالفة.

واو ونون وما يسطرون!

حدثنا «مُفقر ابن منتوف الريش»، قال:

■ نوار الدمشقي

هممتُ لشراء بعض الحاجيات من السوق، وفي جيبي ما بقيَ من راتبي قبل النفوق.

فكانت أسعارُ السلّع كاوية، وتكاليفُ قائمة المدام لطبخة «المحاشي» جدُ غالية.

فالكوسا بالعلالي، والباذنجان الأسود أكثرُ تعال، وورق العنبِ يا حسرتي، كان مُفقود الأسواق الغالي، والرز أصنافٌ وألوانٌ لم تطاوله أحلام خيالي، وأما لحمُ الضاني فقد كان سعره يا هُما لالي.

أما طامتي الكبرى، فقد كانت الخشيةُ من غضبِ المدام، وما يتلوه من استياء وانطواء، وصمت وجفاء، وهجرٍ وانكفاء، فقد ضاعتْ أحلامُها بطبخة «المحاشي» التي لا تُغطيها تناتيفُ معاشي.

وفي لُجةِ ازدحامِ المكان، التقيتُ بجاري «حيرانُ ابنُ الهريان»، فشكوت له همي وغمي، ومصيبتي مع زوجتي، ومعاشي الذي فرغَ منه الجزدان، بعد أن سددت فواتير الهاتف، والكهرباء والماء، وديون الحمصاني والسمان.

فما كان من جاري «حيران» إلا أن انفجر كالبركان، قائلاً:

مُصيبتنا مع الكبار ممن يأكلونَ ولا يشبعون، يسرقونَ وينهبون، وعلى حسابنا بالمعيشة يرفلون.

فتراهم يشترون ويبيعون والأرباح يكنزون، وفوق كل ذلك هم بدعم الحكومة ينعمون، يتقاسمون جهدنا وتعبنا ولحاجاتنا يستغلون.

فليس همها، أو همهم إن كنت شبعان، أو من نقص الغذاء جوعان، ولا إن كنت مرضان، أو أن تمشي بالطرق شبه عريان، وحتى وإن كنت مشرداً بلا سكن وعنوان، فذلك آخر همهم، أو ربما هي فرصة لتجار البناء وسماسرة العقارات من المتصيدين والفاسدين.

أما الأدهى من هؤلاء، فهم المرتزقة والمزاودون، الذين على أنقاض كارثتكَ يتسيدون، فتراهم في مدح الحكومة أبيات شعر يسطرون، وعلى أمواج تمجيد الأرباح يركبون.

وختم «ابنُ منوف الريش» حديثه بالقول:

سددتُ فاه جاري «حيران»، بعد أن أصابني الدوار، وانتابتني مرارةُ الحاجة والانكسار، ومعاناة الراتب الهزيل من سماسرة السوق والتجار، وتحالف سياسات التجويع والإفقار، مع ألوان الفساد واستبداد الفجار.

وقررتُ استعطاف زوجتي، كي تغض طرفها عن طبخة «المحاشي»، والرجوع للسمان والحمصاني، كي يعيدا فتح قيود ديوني، بانتظار نفخ الروح في المتوفي.. معاشي.

تداعيات السياسات النيوليبرالية في مصر!

يقترب موعد الانتخابات الرئاسية في مصر، والمقررة في الفترة ما بين 8 شباط حتى 8 أيار من العام الحالي، ذلك قبيل انتهاء ولاية الرئيس عبد الفتاح السيسي في 7 حزيران القادم، وهي ثالث انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير.

■ **عليا نجم**

تأتي الاستحقاقات الانتخابية لهذا العام في مرحلة مفصلية من تاريخ مصر، حيث ارتفعت وتيرة الهجمات الإرهابية، بالتزامن مع تراجع المؤشرات الاقتصادية، وفي ظل الحديث عن أن الرئيس السيسي هو المرشح الوحيد للانتخابات بعد خروج منافسيه، خصوصاً رئيس الأركان الأسبق سامي عنان، ورئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق، حيث يشكل ذلك كله امتداداً لحقبة من السياسات النيوليبرالية وقمع الحريات السياسية. في هذا السياق نقدم فيما يلي بعضاً مما جاء في دراسة أعدها الباحث محمد أشرف البيومي بعنوان «تداعيات اجتماعية للاقتصاد السياسي النيوليبرالي»، تسعى إلى رصد التداعيات المدمرة للنهج النيوليبرالي على المجتمع المصري.

التلازم الاقتصادي السياسي

بدايةً، يؤكد الكاتب أنه عند رصد التداعيات الاجتماعية والثقافية لـ «الانفتاح الاقتصادي» فإنه لا يمكن الفصل بين النهج الاقتصادي والنهج السياسي، وإلا سنصل إلى استنتاجات خاطئة. حيث أن تبني نهج «الانفتاح» الاقتصادي سينتج عنه تبعية سياسية واقتصادية من الصعوبة بمكان الانفكاك منها.

وفي الحالة المصرية، تلازم هذا النهج الاقتصادي مع اتفاقيات «كامب ديفيد»، واستمر لمدة أربعة عقود، مما أدى إلى نتائج سيئة اجتماعياً واقتصادياً، فاقمت من معاناة غالبية الشعب. هذا بالإضافة إلى ضرب القيادة السياسية للقوى التقدمية والوطنية، وإطلاق العنان لـ «لإخوان المسلمين» وتيارات الإسلام السياسي. وفتح الباب للمنظمات «الغير حكومية» الدولية، بالتزامن مع تراجع دور الدولة، مما أدى إلى ما يشبه غزو ثقافي واقتصادي وسياسي. ووفقاً للكاتب، فإن مصر قد عاصرت ثلاث حقبات مورست فيها نماذج سياسية واقتصادية مختلفة، أدت إلى تغيرات اجتماعية هائلة، هذه الحقبات الثلاث هي: عصر الملكية والاستعمار البريطاني، حقبة المشروع الناصري والتخطيط الاقتصادي، وعصر «الانفتاح» و«السلام»، وهي الحقبة الممتدة حتى الآن والتي سنركز عليها هنا.

تداعيات «الانفتاح» و«السلام»

اتسمت مرحلة «الانفتاح» و«السلام» في مصر بغياب أهداف مدروسة وواضحة من أجل التنمية الاقتصادية، وصعود النيوليبرالية في المجالات كافة، سواء الاقتصادية أو السياسية، واتباع قوى السوق، بالتلازم مع تقليص أو إلغاء دور الدولة في التخطيط وتوزيع الثروة.

الأمر الذي كانت نتائجه الاقتصادية والسياسية، التركيز على القطاعات غير الإنتاجية، واتساع كبير في الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وارتفاع معدلات البطالة، وخصخصة شركات القطاع العام، وتسهيل الاستثمارات الأجنبية، بالتزامن مع تبرير السلام مع الكيان الصهيوني، والارتهان لقروض الغرب وشروطه، وهو ما نتجت عنه تداعيات اجتماعية خطيرة.

الديون والمنظمات غير الحكومية

أدت السياسات النيوليبرالية إلى وقوع مصر في شرك الديون والمعونات الأجنبية، التي تعتبر أداة فعالة للهيمنة علي البلاد المستهدفة، واحتواء التقدم الاجتماعي بها، وكان أبرزها: المعونات الأمريكية لمصر، والتي خلقت شريحة من المستفيدين من برامجها، هم رجال الأعمال وليس الفقراء على حسب الادعاءات، وهو ما عبرت عنه وكالة التنمية **USAID** بالقول وضوحاً: «أن مشروعات التسليف لم يكن يقصد بها، ولم تنشأ، لتلبي احتياجات المنشآت التجارية الصغيرة».

كما صاحب نشاط الوكالة حملة مكثفة وواسعة منذ منتصف السبعينات، لدراسة ومسح الأوضاع الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والإدارية في مصر، بوساطة المعاهد ومراكز البحوث. كذلك استخدمت المعونة كممرٍ للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

صفقات فاسدة

من مفرزات مرحلة الانفتاح، التعامل مع السوق المصرية كحقل تجارب، وتصدير الدول الصناعية لها منتجات فاسدة، لا تتوافق مع المعايير الدولية. ويذكر الكاتب أمثلة على ذلك، منها: مبيد «الجالكرون» المسبب للسرطان، والذي تنتجه شركة «سيبا- جايجي» السويسرية للأدوية، والتي اعترفت بآثاره السيئة على أطفال مصريين، ومبيد «اللبتوفس» الذي تسبب بوفيات في مصر، كذلك قيام «النامرو» بتجريب مادة مسببة للسرطان على مئات الفلاحين من زارعي الأرز في محافظتي الفيوم والبحيرة، وذلك لاختبار كفاءتها في قتل قواقع تعيش فيها البلهارسيا، بالإضافة إلى محاولات لدفن نفايات كيمائية سامة، ودفن مواد مشعة خطيرة بمصر. وتعرضت بعض نساء مصر في الثمانينيات إلي تجريب مانع للحمل اسمه «نوربلانت»، يزرع تحت الجلد وله تأثيرات صحية واجتماعية سلبية لا تعرف بها النساء. كل تلك الصفقات التي تمت تحت مسمى الانفتاح، دفع ثمنها الشعب المصري من دمه وصحته، وكان لها آثار اجتماعية خطيرة.

إن تبني نهج الانفتاح الاقتصادي سينتج عنه تبعية سياسية واقتصادية من الصعب الانفكاك منها وفي مصر تلازم هذا النهج مع اتفاقيات كامب ديفيد

السياسات مستمرة

اليوم ورغم الاحتجاجات الشعبية على الوضع المعيشي، والتي اندلعت منذ عام 2011 وأدت إلى تغيير شكلي للنظام، لاتزال السياسات النيوليبرالية المتبعة في مصر مستمرة منذ ما يسمى «حقبة الانفتاح والسلام». وكان آخرها الارتهان لصندوق النقد الدولي وشروطه، بعد أن وافق على منح مصر قرضاً بقيمة 12 مليار دولار عام 2016 على دفعات مشروطة بقيام الحكومة المصرية بإجراءات «إصلاح اقتصادي»، وفقاً لرؤية الصندوق، متمثلة بتحرير سعر الصرف، ورفع أسعار الوقود والكهرباء والمياه، ورفع سعر الفائدة، وزيادة الضرائب، ومن المتوقع الحصول على الدفعة الأخيرة من القرض البالغة 2 مليار دولار في عام 2019.

أدت تلك الإجراءات إلى مفاقمة معاناة الشعب، حيث اختتم المصريون عام 2017 مع ارتفاع نسبة من هم تحت الفقر إلى حوالي 27%، ونسبة البطالة إلى 28%، وارتفاع أسعار الوقود بنسبة 50%، وارتفاع معدل الدين العام بنحو 100%. وهو ما يعني ارتفاع درجة عدم الرضى الاجتماعي، وتفاقم معاناة غالبية الشعب، التي قد تؤدي إلى انفجار اجتماعي وموجة احتجاجات جديدة، للمطالبة بتغيير الوضع المعيشي، مع استمرار الحكومة المصرية على النهج الاقتصادي نفسه المولد للأزمات.

رغم أن مصر تشهد تحولاً يبدو واضحاً في السياسات والتحالفات الخارجية، كان أبرزها: تطور العلاقات مع روسيا، من خلال مشروع الضبعة النووي، الممول بقرض روسي قيمته 25 مليار دولار، وكذلك عقود التسليح التي تطورت باتجاه عقود تكنولوجيا مشتركة لتجميع الدبابات محلياً في مصر، وإنجاز التنسيق الثلاثي مع اليونان وقبرص حول ترسيم الحدود البحرية، كخطوة متعلقة باستثمارات الغاز الهائلة والممكنة في هذه المنطقة، بالإضافة إلى محاولة تعزيز دورها في المنطقة ولعب دورٍ فاعلٍ في ملفي الأزمة السورية والمصالحة الفلسطينية. لكن يبقى مستوى العلاقات مع المنظومة المالية الغربية، والسياسات النيوليبرالية المطبقة في الداخل، الحلقة الأضعف في السياسة المصرية، وهو ما يجب القطع معه في ظل التهديدات الخارجية ومستوى الاحتقان الاجتماعي المتولد عن تلك السياسات، كضرورة يجب على من سيحكم مصر خلال الفترة القادمة وضعها على سلم الأولويات.

تنشغل الكثير من الدول مع بداية العام الجديد، بالتحضير لانتخابات داخلية مهمة، فالعالم على موعد هذه السنة مع استحقاقات رئاسية وتشريعية مصيرية. ورغم أن العام الفائت كان مليئاً بالأحداث المهمة، فإن العام الحالي يبدو أكثر إلحاحاً، خاصة أن الانتخابات ستطال أكبرى دول العالم وأهمها.

2018: عام الاستحقاقات الانتخابية

لقد نتج عن انتخابات العام الفائت، فوز إيمانويل ماكرون بالرئاسة الفرنسية، وإعادة انتخاب الرئيس الإيراني حسن روحاني، إضافة إلى فوز حزب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بفترة حكم رابعة. وما يخبئه هذا العام يبقى رهن التطورات والتحالفات السياسية الداخلية، فما هي أبرز المعارك الانتخابية المنتظرة في 2018؟

مصر

من المقرر انطلاق الانتخابات الرئاسية المصرية في الفترة ما بين 8 شباط حتى 8 أيار الحالي، وهي ثالث انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير. وأعلن الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي الترشح للانتخابات، وكان قد فاز بنسبة 96 في المائة من الأصوات في انتخابات 2014.

لبنان والاستحقاق النيابي

يتحضر لبنان لإجراء انتخابات نيابية يوم السادس من أيار المقبل، هي الأولى منذ عام 2009، ذلك بسبب الانقسام الداخلي حول قانون الانتخابات. وأطلقت وزارة الداخلية والبلديات شعار «2018 لبنان ينتخب» الذي سيرافق الانتخابات النيابية المقبلة في مراحلها كافة. وسينتخب اللبنانيون وفقاً لقانون جديد يُدخل شكلاً من أشكال النسبية للمرة الأولى في النظام الانتخابي.

انتخابات العراق

الانتخابات التشريعية العراقية 2018 هي ثاني انتخابات عراقية، منذ الانسحاب الأميركي من العراق عام 2011، ومن المقرر عقدها في أيار 2018، لانتخاب 328 عضواً في مجلس النواب العراقي، والذي بدوره ينتخب رئيسي الجمهورية والوزراء.

تونس والبلديات

أكد الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي، أنّ 2018 ستكون سنة فارقة، موضحاً أنها ستشهد استكمال المشروع الديمقراطي، من خلال إجراء الانتخابات البلدية. فالانتخابات البلدية التونسية، هي أولى انتخابات بلدية بعد الثورة التونسية في 2011، ومن المقرر أن تجرى يوم 6 أيار 2018 تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وشهدت تونس في الفترة الأخيرة احتجاجات عقب إعلان الحكومة زيادة في الضرائب والأسعار في إطار عرض الموازنة العامة لعام 2018.

الانتخابات النصفية الأميركية

سيواجه الرئيس الأميركي دونالد ترامب استفتاءً على سياسته بعد وصوله إلى منتصف ولايته، فسينتخب الأميركيون في تشرين الثاني من هذا العام أعضاء من مجلس الشيوخ والنواب خلال الانتخابات النصفية، وهي انتخابات عامة تجرى في الولايات المتحدة في منتصف كل ولاية رئاسية. وسيقوم الناخبون خلالها بتجديد جزء من أعضاء الكونغرس، ومجلس النواب، وحكام بعض الولايات ومسؤولين محليين.

رغم أن العام الفائت كان مليئاً بالأحداث المهمة فإن العام الحالي يبدو أكثر إلحاحاً، خاصة أن الانتخابات ستطال أكبرى دول العالم وأهمها

روسيا والولاية الرابعة

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ترشحه لولاية رابعة في الانتخابات الرئاسية المقررة في آذار 2018. وإثر الإعلان، تراوحت ردود الفعل بين التأييد والتنديد، ففي حين أعلن حزب «روسيا الموحدة» دعم ترشيح بوتين، رفض المعارض ألكسي نافالني القرار. وأكدت لجنة الانتخابات المركزية الروسية، أن هنالك نحو 20 مرشحاً عبّروا عن رغبتهم في مواجهة الرئيس الحالي.

أميركا اللاتينية و350 مليون ناخب

تشهد دول أميركا اللاتينية على مدار عام 2018 انتخابات رئاسية، قد تغير أركان النظم السياسية لبعض بلدانها، حيث سيتوجه أكثر من 350 مليون ناخب إلى صناديق الاقتراع في دول، مثل: البرازيل وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا وكوستاريكا وباراغواي، وذلك لانتخاب رؤساء جدد.

في فنزويلا قررت الجمعية الدستورية عقد انتخابات رئاسية مسبقة في البلاد بحلول 30 من نيسان العام الجاري، وهو مقترح تقدم به ديوسدادو كابيلو، ثاني أبرز المسؤولين في «الحزب الاشتراكي» الحاكم، وتمت الموافقة عليه بالإجماع، حيث اعتبر كابيلو أن «الانتخابات هي أفضل وسيلة للتصدي لانتقادات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب».

وستبدأ المعركة الرئاسية في المكسيك في تموز المقبل، حيث سيترشح عمدة بلدية مكسيكو سيتي، والسياسي اليساري المكسيكي البارز، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، ضد وزير الخزانة المكسيكي السابق خوسيه أنطونيو ميد.

وترجح استطلاعات الرأي فوز الرئيس البرازيلي الأسبق لويز إيناسيو لولا دا سيلفا إذ وصلت شعبيته إلى 36 في المائة.

انتخابات إيطاليا

ستجرى الانتخابات البرلمانية العامة في إيطاليا في 4 آذار المقبل، وهي المرة الأولى التي سيتم فيها استخدام قانون انتخابي جديد مثير للجدل.

المجر

أعلن الرئيس المجري يانوش أدير، أنه سيتم إجراء الانتخابات البرلمانية في البلاد في الثامن من نيسان المقبل. وأفاد أدير في بيان له، بإنه سيتم إجراء الانتخابات البرلمانية في الذكرى الخمسين لانتخابات عام 1990 وهي الأولى منذ تفكك الاتحاد السوفييتي.

داعش إلى افريقيا...سيناريو أمريكي جديد؟

مع الإعلان الروسي عن هزيمة تنظيم داعش على ضفتي نهر الفرات، ازدادت التحذيرات التي تشير إلى أن التنظيم سينقل ثقله إلى إفريقيا، وكانت الهجمات الإرهابية الأخيرة التي تبناها التنظيم في مصر، مؤشراً على حدوث مثل هذا السيناريو في القارة...

■ إعداد: قاسيون

حجم التجارة السنوية بين الصين وإفريقيا هو 400 مليار دولار أي أربعة أضعاف التجارة بين إفريقيا وواشنطن المقدرة 100 مليار دولار

في هذا السياق، كتب ديمتري مينين مقالاً يحلل فيه انتشار داعش في إفريقيا، والذي تعدّ الولايات المتحدة هي المستفيد الأكبر منه، في مواجهة روسيا والصين هناك. فالولايات المتحدة خسرت موقعها في القارة الإفريقية بسرعة كبيرة، لصالح القوى الصاعدة، ممّا يجعلها يائسة لفعل أيّ شيء يمكنها من الرجوع هناك.

مواجهة القوة الصينية

يقول مينين: «العديد من الخبراء مقتنعون بأنّ «الدولة الإسلامية» تجمع قواها لإطلاق هجوم كبير على ليبيا ومصر في المستقبل القريب، والهدف المعلن الرئيس سيكون: إنشاء إمبراطورية جديدة لتعويض خسائر المتطرفين في العراق وسورية. انتشر خطاب لأبي بكر البغدادي على الإنترنت، وهو يدعو مقاتلي «الدولة الإسلامية» للتجمّع جنوب ليبيا، حيث يمكنهم من هناك إطلاق هجوم على كامل القارة».

ويؤكد المقال: «يستحيل إعادة تجميع قوات «الدولة الإسلامية» بمثل هذا الحجم دون معرفة ومساعدة البنتاغون... بل إنّ ليبيا هي هدف أفضل من سورية بالنسبة للولايات المتحدة: فهي تحوي على كميات معتبرة من النفط، ناهيك عن أنّها ستبدي مقاومة أقل في الغالب».

والذي يدفع بـ«داعش» إلى إفريقيا هي: الحسابات الجيو_ استراتيجية الأمريكية، فبعد أن خسرت الولايات المتحدة موقعها بسرعة هناك: «ستقوم بإجراءات استثنائيّة لاستعادته». فالقوة التي بات وجودها هو الأكبر في القارة حالياً هي الصين: «فحجم التجارة السنوية بين الصين وإفريقيا هو قرابة 400 مليار دولار، وهو ما يشكل أربعة أضعاف التجارة بين إفريقيا والولايات المتحدة، التي تصل إلى 100 مليار دولار. كما أنّ الصين هي الرائد المطلق في كلتي الاستثمارات والمساعدات. ففي نهاية 2015، أعلن الزعيم الصيني شي_ جينبنغ عن استعداد بلاده لتزويد الصين بستين مليار دولار إضافية لمشاريع مختلفة».

كما أنّ للصين حضوراً عسكرياً وليس اقتصادي فقط في القارة: «تمّ في عام 2005 إرسال 600 جندي لحفظ السلام إلى ليبريا، ويقوم الجيش الصيني تحت راية قوات حفظ السلام في الأمم المتحدة، بعمليات حفظ سلام في الصحراء الغربية وسيراليون وساحل العاج والكونغو ومالي وجنوبي السودان. كما ساعد الصينيون في تشاد خصوم الرئيس إدريس ديبي، الذي قام بالاعتراف بتايوان بكلّ تهور».

وقام الصينيون في آب 2017 بافتتاح أوّل قاعدة عسكرية ما وراء البحار لهم في جمهورية جيبوتي في القرن الإفريقي، بالقرب من معسكر ليمونيير: أكبر قاعدة أمريكية في إفريقيا، والتي تحوي حوالي 4000 جندي: «تدفع واشنطن 63 مليون دولار سنوياً للإبقاء على معسكر ليمونيير، بينما تدفع الصين عن كلّ منشآه عسكرية لها في جيبوتي 100 مليون دولار سنوياً. فليس من عجب بعد ذلك أنّ سلطات جيبوتي تجاهلت المساعي الدبلوماسية الأمريكية، التي طلبت منهم عدم السماح للصين بافتتاح قاعدتهم».

العجز الأمريكي

أمّا روسيا، فرغم أنّ حجم التجارة بينها وبين إفريقيا متواضع في الوقت الحالي، فهو لا يزيد عن 20 مليار دولار سنوياً، فهي بهذا الحجم الصغير فتحت الباب لنفسها لتحتل مكانة أكبر في المستقبل: «تقوم موسكو حالياً بإنجاز مشاريع كبيرة الحجم وطويلة الأمد، من أجل تعزيز حضورها في المثلث الاستراتيجي الهام: مصر وليبيا والسودان. ومنها: توقيع اتفاق بقيمة 29 مليار دولار من أجل إنشاء أوّل محطة طاقة نووية في مصر، حيث ستمنح روسيا مصر 25 مليار دولار على شكل قرض طويل الأمد، بمعدلات فائدة منخفضة. كما أنّ هنالك مناقشات جارية لمسودة اتفاق لإنشاء منطقة صناعية روسية، في المنطقة الصناعية في قناة السويس، تتضمن قيام روسيا بالاستثمار هناك بقرابة 7 مليارات دولار. كما قامت روسيا بمفاوضات مع جيبوتي لإنشاء قاعدة عسكرية لها هناك، لكنّ المفاوضات توقفت حالياً لأسباب مالية، ويمكن إعادة فتحها في أيّ وقت. كما أنّ الولايات المتحدة قلقة من إنشاء قاعدة روسية بالقرب من مدينة سيدي براني المصرية، وكذلك قاعدة أخرى في مدينة بنغازي في ليبيا».

وبسبب عجز الولايات المتحدة عن الوقوف بشكل مباشر في وجه خصومها، وخاصة الصين، سواء اقتصادياً أو عسكرياً في القارة الإفريقية، فلا بدّ لها من الاستعانة بوسائل حرب هجينة، وإجراءات استثنائيّة كي تقوّض من خلالها موقعهم، واعتمادها الآن سيكون على داعش.

الصورة عالمياً

• سجلت مناطق عدة من الضفة الغربية، مواجهات بين الفلسطينيين وقوات العدو، مما أوقع عدداً من الإصابات، احتجاجاً على زيارة نائب الرئيس الأميركي، مايك بنس، إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

• أكدت وزارة الخارجية الروسية: أن الولايات المتحدة تؤخر مواعيد التخلص الكامل من ترسانتها الكيميائية، مشيرة إلى أن واشنطن تملك أكبر ترسانة في العالم، وتبلغ أكثر من 2,5 ألف طن.

• دعت البعثة الدبلوماسية الصينية لدى الأمم المتحدة، المجتمع الدولي إلى زيادة تمويل الوكالة الأممية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، رداً على قرار واشنطن تقليص تمويلها بمقدار 65 مليون دولار.

• أكد وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان: أن الرئيس ماكرون عبر عن رغبته في إقامة اتصالات مباشرة مع موسكو، وهذا كان أحد أسباب دعوته للرئيس بوتين إلى قصر فرساي.

• وجهت مقاتلات إيرانية تحذيراً لسفينتين تابعتين للتحالف الدولي، بالابتعاد عن منطقة المناورة التي يقوم بها الجيش الإيراني، وذلك بهدف رفع مستوى المهارة الدفاعية لدى أفراده.

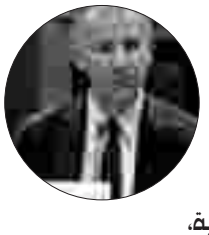

• وصل العاصمة التركية أنقرة، وفد أمريكي يرأسه جوناثان كوهين، نائب وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، لإجراء محادثات مع المسؤولين الأتراك حول الوضع في سورية و«التعاون القضائي».

صناعة الإعلان وثقافة الاستهلاك...

في هذا المقال، يحاول الكاتب إثبات فكرة بسيطة، وهي: أن النظام الإعلاني في القرن العشرين، هو نظام نشر البروباغندا الأقوى والأكثر استمراراً في تاريخ البشر وآثارهم الثقافيّة المتراكمة، وسيكون مسؤولاً عن دمار العالم كما نعرفه، ما لم يتم إعادة النظر به. وسيتسبب أثناء ذلك بقتل مئات الآلاف من أفراد الشعوب غير الغربيّة، وسيمنع البشر جميعهم في هذا العالم، من الوصول إلى السعادة الحقيقيّة. الأمر بهذه البساطة: يعتمد بقاؤنا كنوع، على تقليص تهديد النظام الإعلاني والثقافة الاستهلاكيّة التي ولدّها.

■ سوت جالي
تعريب وإعداد: عروة درويش

لا يكفي إنتاج «مجموعة واسعة جداً من السلع» وحسب، بل يجب بيعها أيضاً، بحيث يكون الاستثمار مجدياً. فما أن يتمّ إنتاج السلع، يجب أن تمرّ خلال دورة التوزيع والتبادل والاستهلاك، بحيث يمكن إعادة الأرباح إلى أصحاب رأس المال، ويمكن تحقيق «القيمة» من جديد على شكل نقود. إن لم يتم إنهاء هذه الدورة فسوف ينهار النظام، ويدخل في الركود والكساد. وبالتالي، فإنّ على الرأسمالية أن تضمن بيع السلع مهما كلّف الأمر. وبهذا المعنى، فليست مشكلة الرأسمالية هي في الإنتاج الغزير، بل هي في مشكلة الاستهلاك. ولهذا فإنّ استخدام مصطلح «ثقافة الاستهلاك» هو أكثر دقّة من أجل وصف المجتمعات السوقيّة الصناعيّة الغربيّة، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

«صناعة الإعلان»

يحتل الاستهلاك أهميّة في بقاء النظام الرأسمالي الصناعي ونموه، لدرجة أنّه اخترع في نهاية القرن التاسع عشر مؤسسة جديدة فريدة من نوعها، هي: صناعة الإعلان، وذلك لضمان تحويل التراكم الهائل للسلع إلى صيغة مالية من جديد. وتتمثل وظيفة هذه الصناعة الجديدة في توظيف أفضل المواهب الإبداعية في المجتمع، من أجل خلق ثقافة يمكن من خلالها دمج الرغبة والهوية بالسلع، ممّا يؤدي إلى بثّ الحياة في عالم الأشياء الجامدة بالإمكانات البشرية والاجتماعية، وهو ما تنبأ به، كارل ماركس، باسم «الشهوة للسلع». وبالفعل، لم يكن هنالك أيّ جهد موازٍ للجهود الدعائية في القرن العشرين. فقد قادَ التفكير والجهد والإبداع والوقت والاهتمام بالتفاصيل، إلى تغيير الوعي البشري العام، وأحد المؤشرات البسيطة على ذلك هو: مقدار المال الذي تمّ إنفاقه على هذه الجهود. اليوم، في الولايات المتحدة وحدها، يتمّ إنفاق ما يزيد عن 175 مليار دولار سنوياً لبيعنا أشياء، ومثل هذا الجهد المركّز هو أمر غير مسبوق!

تستعمر المصالح التجارية المزيد والمزيد من مساحاتنا الثقافية. مثال: تمّ تطوير وسائل الإعلام بأكملها، من تلفزيون ومطبوعات، ليكون نظام تسليم للمسوقين، وظيفته الرئيسة هي إنتاج جمهور من المشترين. ونظام السينما الذي كان في يوم ما خارج التأثير المباشر لنظام الدعاية الأوسع، هو اليوم مدمج بالكامل فيه عبر استراتيجيات، مثل: الترخيص والربط ووضع المنتجات. لقد باتت وظيفة العديد من أفلام هوليود اليوم، هي المساعدة في بيع مجموعة السلع الهائلة. وفي الوقت ذاته الذي يتمّ فيه سحب التمويل العام من القطاعات الثقافية غير التجارية، فإنّ المعارض الفنيّة والمتاحف والسيمفونيات ...الخ باتت مرتبطة برعاية الشركات. ولا يستثنى من هذا المدارس والصفوف الطلابية، والنوادي الرياضية، والمنشآت التابعة لها، مثل: الباصات والملاعب والكافتيريات... الخ. وكانت آخر صيحات شركة «دعاية الفضاء» هي إرسال صاروخ فضائي لنشر لوحة طويلة تنافس الشمس والقمر في الاستحواذ على اهتمام سكان الأرض!

اخترعت الرأسمالية مؤسسة جديدة فريدة من نوعها هي: صناعة الإعلان لضمان تحويل التراكم الهائل للسلع إلى صيغة مالية من جديد

والسؤال الصحيح الذي يجب أن نطرحه هنا، ليس إن كانت هذه الإعلانات قادرة على التلاعب بنا وبيعنا أشياءها، بل عن العالم الذي يدور حولها، وعن السلوك الذي تعززه، وعن الجيد والسيء. إنّ السؤال هو: عن القيم الدعائيّة التي تدفعها الإعلانات باستمرار؟

السعادة!

لدى كلّ مجتمع قصته الخاصة التي يرويها عن السعادة، وعن كيفيّة تحقيق الأفراد لها، والشعور بالرضى الموضوعي والذاتي. ويملك النظام الثقافي الإعلاني جواباً محدداً على هذه المسألة للمجتمعات جميعها: يمكن تحقيق السعادة والرضى عبر استهلاك الأشياء من خلال السوق. السلع هي من تجعلنا سعداء. هذه هي الرسالة المستمرة والواضحة المتضمنة في التواصل السوقي. يجب أن يتمّ استهلاك هذه المجموعة الهائلة من السلع. وكما قال فيكتور لايبو، محلل التجارة بالمفرق بُعيْد الحرب العالمية الثانية: «إنّ اقتصادنا هائل الإنتاج... يتطلب أن يكون الاستهلاك هو طريقة حياتنا، وبأن نحوّل بيع وشراء البضائع إلى طقوس، وأن نسعى لإيجاد رضانا الروحي ورضانا الذاتي في السلع... يجب أن نستهلك الأشياء، ونتخلص منها، ونستبدلها ونهجرها بمعدلات أعلى بشكل متزايد».

بهذا لا يتم تبرير النمو الاقتصادي بوصفه أساساً لتزويدنا بالعمالة وحسب_ فالكثير من النشاطات غير المنتجة يمكنها تزويدنا بالعمالة كذلك_ بل أيضاً بكونه يمنحنا القدرة على الوصول إلى الأشياء التي تجعلنا سعداء. لقد تمّ تمرير هذا المنطق لنا عبر الإعلانات بكلّ الطرق الممكنة. إنّ ربط سعادة الإنسان ورضاه بشكل حميمي بالسوق، وبالنمو الاقتصادي، هو أحد الدوافع الرئيسة للتغيير الاجتماعي الذي بدأ منذ القرن الحادي والعشرين.

لقد تمّ دفع الاضطرابات الاجتماعية في أوروبا الشرقية عبر هذه الرؤية. وكما صاغت، غلوريا ستاينهم، التحوّل في ألمانيا الشرقية: «لقد حظينا بثورة أولاً، ثم مضينا للتسوّق». ليس من الصعب شرح الانجذاب لهذه الرؤية في «العالم الثالث». فحين يكون واقعك هو المعدة الخاوية، والرفوف الفارغة، فليس هنالك عجب في أنّ السوق ستبدو مثل الترياق لمشاكلك. عندما يكون واقعك هو الجوع واليأس فليس من المفاجئ أن تكون صور الإغراء والشهوة والوفرة في النظام الإعلاني مؤثرة جداً في تفكيرك، حيال السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ولا يقتصر الأمر على السعادة فقط، بل يشمل الدعاية للحرية السياسيّة ذاتها، والتي تصبح متاحة عند إتاحة مجموعة السلع الهائلة. إنّ القصص الكثيرة والقويّة التي تدمج بين السعادة والحرية، وبين الاستهلاك، هي سلاح إعلاني رهيب في جعبة البروباغندا الرأسماليّة.

ضرورة للرأسمالية وكارثة للبشرية!

والسؤال الذي يجب أن يطرح هنا: هل هذا حقيقي؟ هل تأتي السعادة من الأشياء المادية؟ هل نصبح أسعد كمجتمع عندما يكون لدينا إمكانيّة الوصول إلى مجموعة أوسع من الأشياء؟ من الواضح بأنّ هذه المسألة معقدة، لكنّ الجواب العام على هذا السؤال هو: لا.

في مجموعة من الاستطلاعات المستمرّة التي بدأت في الولايات المتحدة منذ عام 1945، والتي أُطلق عليها اسم «استطلاعات السعادة»، قام الباحثون بفحص ما يربط بين الثروة المادية والسعادة الذاتية، واستنتجوا: أنّ الارتباط بينهما ضعيف جداً. وتشير نتائج البحث المستمرة، إلى أنّه عند تقسيم عناصر الرضى إلى قيم اجتماعية «حب وعائلة وأصدقاء»، وإلى قيم مادية «أمان ونجاح اقتصادي»، فإنّ القيم الاجتماعية تسبق القيم المادية. لقد قال الناس بأنّ ما يريدونه حقّاً من الحياة هو: الاستقلال والتحكم بالحياة، وتقدير جيد للذات، وعلاقات عائلية حميميّة، ووقت فراغ خال من التوتر، وأصدقاء قريبون وحميميون، وكذلك عاطفة وحب. ولا يعني هذا بأنّ القيم المادية ليست مهمة، فهي تشكل عناصر هامة لنوعية حياة جيدة. لكن فوق مستوى معين من الرخاء والراحة، تتوقف الأشياء المادية عن منحنا الرضى الذي يصرّ عالم الإعلان السحري في قدرتها على منحنا إياه.

ولأنّ البضائع والسوق لا يستطيعان منحنا الحب والصداقة، والاختلاط الاجتماعي الذي يجعلنا سعداء، فقد تحوّلت صناعة الإعلانات منذ عشرينيات القرن الماضي، من عرض نوعية الأشياء المادية فقط، إلى ربط السلع بشكل متزايد بصورة الحياة الاجتماعية القوية المرغوبة بشدّة من قبل الناس. ولهذا فمن غير المستغرب أنّ الإعلانات جذابة وقويّة ومغرية جداً لنا. إنّها تعرض لنا صوراً عن مصادر سعادتنا الحقيقية: الحياة العائلية والعاطفة والحب والجنس والمتعة والصداقة والاختلاط والهوايات، والارتياح والاستقلال والتحكم بالذات، وتقوم بدمجها بمجموعة السلع الهائلة. وكما يصيغ المدير الإعلاني جيري غوديز الأمر: «لا تقوم الإعلانات بعكس أفعال الناس، بل أحلامهم».

في الولايات المتحدة وحدها يتمّ إنفاق ما يزيد عن 175 مليار دولار سنوياً لبيعنا أشياء وهو أمر غير مسبوق

ليس هنالك ما يُدعى «مجتمع»!

ما هو المجتمع؟ ما هي الأشياء التي تربطنا بعضنا ببعض بشكل جماعي؟ ما هي الهموم والمصالح المشتركة التي نتشاطرها؟ إنّ الجواب السوقي الأفضل على هذه الأسئلة قد صاغته، مارغريت تاتشر، في واحدة من أشهر الاقتباسات عنها: «ليس هنالك ما يُدعى مجتمع. هنالك فقط أفراد وعائلاتهم». وتبعاً لذلك فليس هنالك شيء ثابت يُدعى مجتمع وليس هنالك قيم اجتماعية، ولا مصالح مشتركة، والشيء الوحيد الحقيقي هو مجموعة من الأفراد الذين يتصرفون لصالحهم الشخصي.

وهذه بالتالي هي الطريقة التي يخاطبنا بها النظام الإعلاني. إنّه يوجّه خطابه لنا لا كمجتمع له قضاياه المشتركة، بل كأفراد وحسب. إنّه يتحدث عن الاحتياجات والرغبات الفردية، وليس عن الأشياء التي تهمنا كمجموعة، مثل: الفقر والرعاية الصحية، والإسكان والتشرد والبيئة... الخ. وتقوم الأسواق بمخاطبة أسوأ ما فينا: الجشع والأنانية، وتقوّض أفضل ما فينا: التعاطف والرعاية والكرم. وليس على هذا أن يثير استغرابنا، فحيث تهيمن السوق، فصوتها هو الوحيد الذين يُسمع، وهي تتحدث بلغة الإعلانات.

ولكن، كيف لنا أن نجد حلولاً للمشاكل التي باتت تشكل كوابيس لمدننا ولكوكبنا، ضمن هذا الإطار السوقي؟ تحتاج قضايا، مثل: انتشار الفقر وسوء الرعاية الصحية وتدهور البيئة ...الخ إلى صيغة جماعية لا يمكن للسوق أن تؤمنها. فكما تقول باربرا إيرنرايخ: «تعرض علينا الإعلانات التجارية حلولاً لمئات المشاكل، التي لم نعلم بأننا نعاني منها حتّى، مثل رائحة الفم في الصباح وكثافة الشامبو. لكن أين في ثقافة الاستهلاك، نجد أيّ أحد يقدم لنا حلولاً لما نعانيه في دنيانا حقاً، مثل: رعاية صحية ورعاية طفولة، وإسكان وتعليم عال، لائق وبأسعار معقولة. إنّ الجانب المخفي من مشهد الاستهلاك، هو تجويع وإفقار القطاع العام. لدينا سلاحف النينجا المتحولون، لكننا غير قادرين على تعليم الأطفال الفقراء. لدينا مئات أنواع حبوب الإفطار، لكننا غير قادرين على مساعدة الجياع».

المهمّة الملحّة الآن أمام كلّ من يريد أن يدفع اتجاه مجموعة مختلفة من القيم، أن يجعل من الكفاح من أجل التغيير الاجتماعي أمراً ممتعاً وجذاباً. ولا أقصد بهذا أن نلجأ لاستخدام صور جنسيّة في كفاحنا، بل أن نجد طريقة للصراع ضدّ الفقر وضدّ التشرّد، ولتعزيز الرعاية الصحية ورعاية الطفولة، ولحماية البيئة، تكون ضمن مقاربات ممتعة وطريفة وسعيدة. ويجب أن نعلم: أنّ هذا هو التهديد الأكبر للرأسمالية التي تدرك تماماً بأنّ احتكار الخيال هو أمر حيوي لاستمرارها.

نهاية العالم وإنقاذ البشرية

تعتمد الرؤية الاستهلاكيّة التي تنطق الإعلانات باسمها، والتي تحتل العالم بشكل رئيس، على فكرة النمو الاقتصادي. ويتطلب النموّ الموارد، أي مواد خام وطاقة، وتؤكد الأبحاث البيئيّة: عدم قدرة الأرض على تحمل نسب معينة من أنماط النشاط الاقتصادي الاستنزافية. ويستخدم النشاط الصناعي موارد وطاقة بنسب غير معهودة من قبل. فمنذ الخمسينيات، استهلك سكان الأرض موارد أكثر من الأجيال التي سبقتها جميعها على الإطلاق، أي، أننا وازينا في استخدامنا خلال 50 عاماً استخدام آلاف السنين. وأغلب هذه الموارد قد استهلكها الغرب والأمريكيون خصوصاً. ونحن نواجه مستقبلاً داكناً إن استمرينا على المنوال نفسه.

عانى الإنسان في القرن الماضي من مشكلة حيويّة لا تزال قائمة حتّى الآن. قال الفيلسوف، روبرت هيلبرونر، في 1980: «كيف لنا أن نشكل روابط مع الأجيال القادمة؟ إنّ مشكلة حاسمة لعالم المستقبل ستكون مصدر قلق للأجيال القادمة. أي ستظهر هذه المشكلة؟ لقد صاغ الإنسان الصناعي المعاصر، بسبب شهيته للحاضر ولقيم مجتمع عالي الاستهلاك، مستقبلاً متأثراً بقيم الأنانية السائدة، ولم يحمل إلّا حافزاً محدوداً لتشكيل مثل هذه الروابط. هنالك الكثير من الأشياء التي قد تضحي بها من أجل أولادك، ولكن ليس هنالك الكثير لتضحي به من أجل أحفادك».

إنّنا الجيل الذي وجد نفسه في موقع مسؤولية فريدة من تاريخ البشرية. يعود الأمر لنا بشكل حرفي كي ننقذ العالم، ونصنع الفارق الذي نحتاجه. إن لم نفعل ذلك، فسوف ندخل طور البربريّة والوحشية خلال 70 عاماً. لكننا غير قادرين على فعل ذلك ضمن السياق الحالي، الذي يركز على الاحتياجات الفردية بدلاً من الجماعية، وعلى الأوضاع الآنية بدلاً من النظر أبعد. يشكل النظام الإعلاني الأرضيّة التي نفكر فيها بمستقبل الجنس البشري، وهذا لن يمنحنا أيّ أمل لتطوير منظورنا. إنّ قيم المستقبل الاجتماعي المشترك، هي قيم لا ولن تجد تعبيراً عن نفسها داخل الثقافة المهيمن عليها تجارياً. والقيم السائدة لا تمنح أيّ حافز لتطوير روابط مع الأجيال المستقبلية، وهي تحمل معانٍ حقيقيّة للعدميّة واليأس من المستقبل، وتؤدي لإغلاق الأبواب أمام الآخرين.

إنّ الجوانب المدمرة للرأسمالية: طبيعتها قصيرة الأمد، وإنكارها للقيم الجماعية، وتشديدها على الحياة المادية، تتمادى لدرجة أنّها تركز في خطابها الإعلاني على حاجاتنا الفردية والخاصة، وتدفع أيّ نقاش عن قضايانا المشتركة إلى الهامش. تتحدث عن الحاضر فقط، وهذا يجعل التفكير في المستقبل أمراً صعباً. ولهذا فإنّ النظام الإعلاني قد أصبح عقبة رئيسة أمام نجاتنا كجنس، وسيتطلب عكس هذا الواقع جهداً هائلاً.

السبب الذي يسمح لهذه الطرق الاستهلاكية في النظر إلى العالم بالاستمرار في الوجود، هو: مليارات الدولارات التي يتمّ إنفاقها عليها يومياً من الرأسمالية، والتي تحاول جاهدة إقناعنا بقيمة الرؤية التجارية للعالم، عبر وسائل علاقاتها العامة المتنوعة، ولهذا لا يمكن نسيان ثقافة الاستهلاك ببساطة. ويجب كي نستبدلها: أن يكون لدينا بديل قابل للحياة يحلّ محلها، ويحفز الناس على الإيمان بمستقبل مختلف. إن كانت هنالك أفكار ممتعة وقويّة وممتعة وتثير الشغف، فسيتبناها الناس.

«تشاؤم العقل، وتفاؤل الإرادة»

يذكرنا ما سبق بعبارة، أنطونيو غرامشي، الشهيرة: «تشاؤم العقل، وتفاؤل الإرادة». يعني «تشاؤم العقل» أن ندرك واقع ظروفنا الحاليّة، وأن نحلل القوى الهائلة التي تنتظم ضدنا. لكنّ الإصرار على الإمكانيّة والرغبة الأخلاقية بالتغيير الاجتماعي هو ما يشكّل «تفاؤل الإرادة»، بحيث نؤمن بالقيم البشريّة التي ستلهمنا في صراعنا من أجل البقاء. هذا لا يعني التفاؤل غير المنطقي، بخصوص إمكانيّة التغيير الاجتماعي. فنحن لسنا بحاجة إلى النضال في سبيل القيم الجماعية وحسب، بل أيضاً في سبيل القيم الاجتماعية التي تعترف بحقوق الأفراد والإبداع الفردي. وكما كتبت إيرنريتش: «لا يجب أن نتخيّل مجتمعاً تكون لقيمه «الجماعية» آثار كئيبة من التطابق الإلزامي. بل مجتمعاً يدعو للعيش المشترك، والذي يمكن تشييده على البنية الاجتماعية ذات الفرص، ومستويات المشاركة الديمقراطية المجزية جميعها. يجب أن نتخيّل مجتمعاً لا يرفض الفرديّة، بل يقدّر حقّاً التعبيرات الإبداعيّة الفردية. ويتضمن هذا الاختلاف والنقاش، وعدم التطابق والتعبير الفني بالمعنى الواسع لهذه المفاهيم. وبهذا يبقى المشروع كما كان دائماً: استبدال ثقافة الاستهلاك بثقافة إنسانيّة حقيقيّة».

الرأسمالية ومجزرة النحل

ما يتم الحديث عنه عن تغير في المناخ العالمي، نتيجة الاحتباس الحراري وما سينتج عنه من كوارث طبيعية وبشرية، هي نقطة في بحر ما سيؤدي إليه النظام الاقتصادي والسياسي الرأسمالي، الذي أدى ويؤدي إلى إبادة العديد من الكائنات الحية. فالأبحاث التي تصدر تباعاً عن الانخفاض في أعداد الكائنات الحية بسبب الاحتباس الحراري والأسلوب المعتمد من قبل النظام الرأسمالي خلال السنين السابقة تبشرنا بالمزيد من الكوارث.

■ مروى صعب

ينتاب بعض العلماء قلق من مصير الحيوانات «الحشرات» الملقحة للأشجار الموردة والمحاصيل الزراعية، التي يقل عددها في السنين الأخيرة من دون معرفة وسيلة للحد من هذا الانخفاض. بينما بعض العلماء غير قلق مما يحدث، معللاً قلق الآخرين على أنه ريبة من المبكر الحديث عنها. في عدة أبحاث صادرة عن مجلتي «العلوم» والـ «البيئة»، يذكر الباحثون أن أكثر من 20,000 نوع من النحل المسؤول عن الحفاظ على صحة وعمل النظام الإيكولوجي، إعادة توليد/ إنتاج النباتات البرية، إنتاج المحاصيل، والأمن الغذائي، أي: مسؤول عن الصحة والأمن الغذائي للإنسان المهدد بالانقراض. هذه الأنواع من النحل مهددة اليوم بالانقراض مع أنواع أخرى من الحيوانات الملقحة، بخاصة الحشرات «الفراشات، البعوض» والطيور. يتم التلقيح عادة عبر الهواء، الماء، أو عبر الحيوانات، والأهم في هذه العملية هي الحيوانات التي تؤثر مباشرة على إنتاجية وجودة ما يقارب 75% من المحاصيل المهمة عالمياً، مثل: معظم الفواكه والحبوب. بينما يحتل النحل وحده مسؤولية تلقيح 107 محصول زراعي، مثل القهوة والكاكاو وبعض الحبوب. هذه المعلومات التي نشرت في عدة أبحاث في مجلتي العلوم والطبيعة تشير أيضاً إلى أنه سنخسر من 5–8% من محاصيلنا الزراعية في حال انقراض الحيوانات الملقحة، والذي يعني أن ذلك سيؤثر على نظامنا الغذائي، وسيخسرنا ذلك العديد من الفيتامينات من هذه المحاصيل. كما أنه سنحتاج إلى توسيع في الأراضي الزراعية لملء النقص من المحصول الناتج عن انقراض الحيوانات الملقحة.

تضيف الأبحاث، أن من أسباب هذا الانقراض، تغير استخدام الأراضي الزراعية وكثافة إدارتها، والاحتباس الحراري، ومبيدات الحشرات، والكائنات المعدلة جينياً، وتربية النحل، والأمراض التي تضرب النباتات والحيوانات الملقحة، وأنواع الحيوانات الغريبة التي تدخل على بيئة الملقحات لأيٍّ سبب من الأسباب السابقة. بالإضافة إلى ما يمكن أن يؤدي إليه الانقراض أو الانخفاض الهائل لأعداد الحيوانات الملقحة «خاصة النحل» على حياة الإنسان كما نعرفها اليوم. والتي ستؤثر على صحة الإنسان، كونه سيخسر التنوع الغذائي من الخضار والحبوب، وبالتالي الفيتامين والألياف التي يحتاجها. وسيساعد ذلك في ارتفاع نسبة ثاني أوكسيد الكربون والغازات الدفيئة الأخرى بما أنه ستنخفض نسبة الأشجار والنباتات بشكل عام. هذا بالإضافة إلى تأثيره على الاقتصاد، بحسب إحدى الدراسات عن الملقحات: أن المدخول السنوي من الزراعة، في الدول التي تعتمد على الزراعة كمدخول سنوي، سيتأثر بهذا الانخفاض، كونها قد لا تجد البديل عن خسارة العامل الطبيعي، الذي يزيد كمية الإنتاج. كما أنه سيترتب على الزراعة توسعٌ في الأراضي الزراعية، في حال انخفاض حاد في أعداد الحيوانات الملقحة أو انقراضها، ولكن هذا التوسع لن يرفع من نسبة الإنتاج الزراعي بل أنه سيحتاج إلى تجديد في الأراضي الزراعية لكي تستمر في الإنتاج، كون الحيوانات الملقحة لا تفيد فقط الإنتاج أو التلقيح بل أيضاً التربة.

انخفاض أعداد أو انقراض الحيوانات الملقحة هو إحدى نتائج النظام الرأسمالي الذي نعيش ضمنه، من جهة لكون هذا النظام هو الذي ثبت الطمع في زيادة الإنتاج على حساب دورة الحياة الطبيعية وأدخل عليها أنواع غريبة عن طبيعتها أدت إلى موتها. ومن جهة أخرى هو أحد أسباب عدم الوعي في أمور يومية أو موسمية نقوم بها، إما كهواية أو كوسيلة للتخلص من معيقات، مثلاً: الصيد الذي قلل من أعداد الطيور وحرق الأعشاب اليابسة، بالإضافة إلى استخدام مبيدات كيميائية للحشرات، من دون الأخذ بعين الاعتبار، أن هذه المبيدات قد تؤدي إلى موت الحيوانات الناقلة، وبالتالي موت الأشجار التي تلقحها.

أما الأسباب التي لا تبحث، نتيجة أسباب موضوعية وذاتية، وهي الحرب التي أدت إلى القضاء على أعداد هائلة من النحل والطيور والنباتات والأراضي الزراعية. هذا كله قد يحتاج إلى العديد من السنوات لكي يعود الى طبيعته، إن استطعنا أن نعيده إلى طبيعته_ أي كما هو موجود في الطبيعة_ ويحتاج إلى عمل جدي في إيجاد مصدر عيش للملايين الذّين لا يزالون ينتطرون عودة الأمور إلى طبيعتها. ولكن ما هو ثابت أن من يصنع الاستمرار في أي مكان في العالم هم الموجودن فيه، ولهؤلاء سبب وجودي في الحفاظ على موارده الطبيعية والبيئية.

كيف سيكون الاحتباس الحراري في منتصف القرن؟

أشارت مسودة تقرير للأمم المتحدة إلى أن الاحتباس الحراري العالمي في طريقه لتجاوز الحد الأقصى الذي نص عليه اتفاق باريس للمناخ في حلول منتصف القرن، وذلك ما لم تقم الحكومات بتحولات اقتصادية غير مسبوقة للتخلي عن استخدام الوقود الأحفوري.

وجاء في مسودة التقرير الذي من المقرر أن يصدر في تشرين الأول «أكتوبر» أنه يجب على الحكومات البدء في امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الهواء، لتحقيق حلم الحد من ارتفاع متوسط درجات حرارة العالم، بحيث تقتصر الزيادة على 1,5 درجة مئوية مقارنة بدرجات الحرارة قبل الثورة الصناعية.

وقالت لجنة خبراء تابعة إلى الأمم المتحدة في المسودة إن «هناك خطر كبير للغاية «...» أن يتجاوز الاحتباس الحراري العالمي 1,5 درجة مئوية عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية»، وذلك استناداً إلى الوتيرة الحالية للاحتباس الحراري والخطط القومية الحالية للحد من انبعاثات الغازات المسببة للظاهرة.

وأضافت المسودة أنه لا يوجد مثيل في التاريخ لحجم التغييرات اللازمة في مجال استخدام الطاقة للانتقال من مصادر الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة ولحجم الإصلاحات بدءا بالزراعة وانتهاء بالصناعة حتى لا يتجاوز العالم حد الدرجة ونصف.

وأشارت المسودة الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والتابعة للأمم المتحدة إلى أن متوسط درجات حرارة سطح الأرض يتجاوز ما كان عليه قبل الثورة الصناعية بحوالى درجة مئوية، وأن الزيادة في طريقها للوصول إلى 1,5 درجة في حلول أربعينات القرن الحادي والعشرين.

ووضعت قرابة 200 دولة في العالم هدفاً خلال قمة في باريس في العام 2015، وهو الحد من ارتفاع متوسط درجات حرارة سطح الأرض بحيث تكون الزيادة «أقل بوضوح» من درجتين مئويتين فوق درجات الحرارة قبل الثورة الصناعية مع «بذل الجهود لتحقيق هدف أصعب بكثير وهو أن تقتصر الزيادة على 1,5 درجة مئوية».

وذكر ملخص للمسودة يستهدف واضعي السياسات أن الحد من الاحتباس الحراري إلى 1,5 درجة مئوية سيساعد على انحسار موجات الحر الشديد والجفاف والسيول، وكذلك هجرة المزيد من الناس ومخاطر نشوب الصراعات وذلك بالمقارنة مع زيادة معدلات الاحتباس.

وأرسلت المسودة في شكلها الحالي الأسبوع الماضي لتعقيب الحكومات والخبراء عليها. وقال جوناثان لين، وهو ناطق باسم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إن النص الحالي ما زال في طور الإعداد وليس للنشر، مضيفاً: «يمكن إدخال تغييرات كبيرة على النص».

الرسائل السياسية الضمنية للسينما

عرضت دور السينما في مدينة نيويورك بتاريخ الأول من كانون الأول 2017 فيلماً سينمائياً بعنوان «The shape of water» أو شكل الماء للمخرج جييرمو ديل تورو، وأثير ضجيج في وسائل الإعلام العالمية عن هذا الفيلم «الجميل» وترجم إلى معظم لغات العالم في غضون شهرين.

■ آلان داود

حرص منتجو الفيلم الخيالي، أن يظهر بطلا الفيلم الفتاة البكماء والرجل السمكة، بشكل يجمع تعاطف المشاهدين كالمغناطيس، باستخدام رموز وإشارات تحاكي ظلماً مفترضاً يتعرض له الرجل السمكة على يد الأمريكيين ويطارد من قبل السوفييت في زمن الحرب الباردة.

يتعاطف المشاهد مع أبطال الفيلم المنسوج بعناية روائية وسينمائية، وفي المشاهد النهائية أقحم نص ـ لا علاقة له بالفيلم ـ إقحاماً، نستطيع القول: إن هذا النص هو الرسالة السياسية الإعلامية للفيلم!

يحكي إحد الحوارات من فيلم الحب والرومانسية «القصة بشأن شمشون، بعد أن قام الفلسطينيون بتعذيبه وفقدانه لبصره، طلب شمشون من الرب القوة التي يحتاجها، والرب أعطاه قوته مرة أخرى للمرة الأخيرة، وقد أمسك أعمدة المعبد بيده القوية وقام بسحقها، أسقط المعبد على الفلسطينيين، مات هو أيضاً، لكنه قضى على جميع الأوغاد».

يوجه الفيلم إهانة كبيرة للفلسطينيين عبر هذه الرسالة الضمنية التي سيظنها البعض عابرة، لكنها تثبت في أذهان المشاهدين المتعاطفين مع قصة الحب الجميلة بين فتاة بكماء تقع في حب الرجل السمكة مواضيع سياسية، مثل: الظلم المفترض الواقع على اليهود على يد الفلسطينيين! في تشويه لحقائق التاريخ باستخدام أساطير من التوراة والتعاليم الصهيونية.

الرسائل غير المباشرة في السينما إحدى أدوات الصهيونية لإدارة وتوجيه الرأي العام العالمي منذ سبعين عاماً، بما يتماشى مع مصالحهم باحتراف وإتقان، أما دفاعات الشعوب ضد هكذا صراع، فهي أدوات ليست بالمستوى المطلوب، لا من ناحية التقنيات، ولا من ناحية الإمكانات.

قد يستطيعون خداع أعداد ضخمة من المشاهدين في هذا الفيلم، كما فعلوا في أفلام سابقة، لكن الكوفية الفلسطينية تلك الأداة البسيطة والجبارة تقف في وجه الإمكانات الضخمة للصهيونية كلها، في العسكرة والسينما والأدب والتشويه العالمي للتاريخ الفلسطيني.

أخبار ثقافية

عدد جديد من مجلة المعرفة

صدر العدد الجديد من مجلة المعرفة الثقافية الشهرية، الصادرة عن وزارة الثقافة، متضمناً عدداً من الدراسات والبحوث، إلى جانب كتاب المعرفة الشهري بعنوان «مضاهاة أمثال كليلة ودمنة لأبي عبد الله محمد بن حسن اليمني». احتوى العدد دراسات في الشعر والأدب واللغة، ومتقطفات عن أعمال الشعراء الكبار، إضافة إلى مواد فلسفية، وعن تجربة عصر التنوير في أوروبا، ومن المواد البارزة في العدد: مجالس الحكم في الممالك السورية القديمة، البحث البلاغي في التراث العربي، ومواد عن الثقافات بين الأدب المقارن، وترجمة الآداب ونقدها، وشيء من تراث ابن خلدون.

1500 كتاب روسي في معرض باريس

تستعد دور النشر الروسية لعرض أكثر من 1500 مؤلف جديد في معرض الكتاب الذي سيقام في باريس، في شهر آذار المقبل، حيث ستشارك روسيا كضيف شرف. وقال الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي في مجال التعاون الثقافي الدولي ميخائيل شفيدكوي: إن هذا العام له سمة خاصة، فهو عام الكتاب الفرنسي في روسيا، والكتاب الروسي في فرنسا، كما أنه عام اللغات. يشارك ممثلون عن المكتبات والجامعات إضافة إلى 30 كاتباً روسياً في عمل معرض باريس و30 كاتباً فرنسياً سيشاركون في فعاليات روسيا. وسيشهد المعرض إطلاق السنة الفرنسية الروسية للغة والآداب.

كانوا وكنا

قطع الشعب السوري شوطاً طويلاً من النضال المطلبي والسياسي في القرن العشرين، وراكم تجربة كبيرة في سبيل حقوقه ومطالبه. في الصورة عدد من جريدة الصرخة الصادرة عام 1954، تضمن العدد أخباراً عن إضراب جسر الشغور ضد غلاء الكهرباء، ومطالب بالإفراج عن معتقلي مظاهرة الجلاء في اللاذقية، ونضال فلاحي مشتى الحلو وحماة ضد الإقطاع، واستنكار الأعمال التعسفية بحق طلاب وأساتذة الدريكيش بعد إضرابهم المطلبي، ونضال عمال مشروع الغاب من أجل زيادة الأجور.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/01/27» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

السياسة والكرتون المدبلج

بدأت دبلجة وترجمة الكرتون الياباني إلى العربيّة في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، كنتيجة لإنشاء مؤسسة الإنتاج المشترك التابعة لدول التعاون الخليجي في 1976 لصناعة برامج تلفزيونيّة من أجل منطقة الخليج العربي.

■ تعريب عروة درويش

إنّ الطريقة التي تمّت فيها ترجمة الكرتون منذ السبعينيات وحتّى اليوم الحاضر تعكس التيار السياسي الحاكم في العالم العربي

ثمّ في نهاية التسعينيات وبداية الألفيّة، أصبح مركز الزهرة «Venus Centre» المتمركز في دمشق، هو المسؤول الأكبر عن دبلجة الكرتون إلى العربيّة بشكل مباشر عن اليابانيّة، وهو الذي يعمل عادة بالتعاون مع شركة الاستثمار الأردنيّة «Weiss brothers» «شركة مركز الزهرة، وقناة سبيس تون، مملوكتين بشكل مباشر لشركة ويس الأردنيّة_ المترجم».

إنّ الطريقة التي تمّت فيها ترجمة الكرتون منذ السبعينيات وحتّى اليوم الحاضر، تعكس التيار السياسي الحاكم في العالم العربي. فالمنتجون يختارون البرامج التي تشجّع غالباً على الفكرة المثاليّة عن الوحدة العربيّة_ الإسلاميّة. وكذلك هناك تركيز على العائلة وعلى الشرف الموروث وعلى الأخلاق الحميدة. كان هذا هو الهدف الأساس من إنشاء «مؤسسة الإنتاج المشترك» التي أنتجت النسخة العربية من «شارع سمسم» «افتح يا سمسم» الذي أوقف عقب حرب الخليج الأولى، وكذلك قنوات مثل «ART teens». وكذلك ساعدت الشركات ذاتها التي تقوم بدبلجة الكرتون على إنتاج كرتون محلي ذي طابع إسلامي صريح: مثل مسلسل كرتون «الأشبال» الذي يتحدّث عن ثلاثة مكتشفين مسلمين يسافرون عبر العالم الإسلامي مع مدرسيهم.

يقوم مركز الزهرة بحذف أيّ شيء يشير أو يتصل بالرومانسيّة والشتائم والدعابة غير المحتشمة، والتنانير القصيرة والكحول والدماء والسحر، والمعتقدات غير الإسلاميّة عن الحياة الأخرى، والتي توجد في النسخ اليابانية الأصليّة. وذلك من أجل تجنّب إغضاب الأهل المسلمين الناطقين بالعربيّة. مثال: في نسختهم من مسلسل «مغامرات ساندي بيل» تبقى الشخصيّة الرئيسة تشكر الله وتوحده، وذلك خلافاً للمسلسل الأصلي «وحتّى للنسخة السابقة التي قامت مؤسسة الإنتاج المشترك بدبلجتها_ المترجم».

مثال آخر: المسلسل الكرتوني المليء بمحتويات سوداء، والموجّه أساساً للكبار: «Hunter X Hunter»، والذي تمّت دبلجته تحت اسم «القنّاص»، تدور قصته الأساسيّة عن صيّاد جوائز يتلقى المال مقابل خدماته. لكن في النسخة المدبلجة تمّت تنقيته وتأطيره بشكل أخلاقي وتوجيهه للأطفال.

تؤدّي هذه التنقية التي تركّز على التهذيب والأخلاق، إلى تعريض الأطفال المتلقين لمؤثرات هامشيّة وموجهة. ففي بعض الأحيان تركّز هذه الدبلجات على إظهار ما يختبره الناس في وجه العنف، حيث تمجّد الشجاعة الفرديّة في وجه القتامة الاجتماعيّة الغامرة. وكثيراً من هذه المسلسلات ترتكز عند صناعتها على قصص غربيّة للأطفال، مثال: «dog of Flanders» المترجم باسم «بائع الحليب»، والذي يحكي قصّة صبيّ دانماركي يتحمّل التمييز والفقر بثبات وهو مسؤول عن إطعام جدّه وكلبه.

وتحاول السلطات العربيّة احتواء الإنتاج المحلي للكرتون المتزامن مع صعود نجم فناني الكرتون في المنطقة العربية. مثال: في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، قام الحساب الرسمي الناطق بالعربيّة، والتابع للحكومة اليابانيّة بالإعلان عن أنّ شركة «Toei Animation» سوف تتعاون مع السعوديّة من أجل إنتاج كرتون خاصّ بالسعوديين.

حذار منه

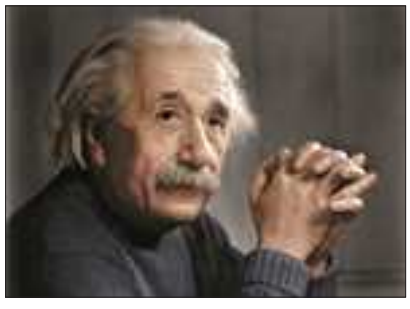

طوال اثنين وعشرين عاماً، ظلّ مكتب التحقيق الفيدرالي يراقب هاتفه، ويقرأ رسائله، ويفحص دلو قمامته.

كانوا يتجسسون عليه لأنه جاسوس، جاسوس لموسكو: هذا ما يقوله ملفه الشرطي ذو الأوراق الكثيرة. ويقول أيضاً: إنه اخترع شعاعاً مهلكاً وروبوتاً قادراً على قراءة الذهن البشري. كما يقول إن إنشتاين كان «عضواً ومشاركاً ومنضوياً في أربع وثلاثين جبهة شيوعية ما بين العامين 1937 و1954، وقاد كرئيس شرف أربع منظمات شيوعية، ولا يبدو أنه يمكن لرجل بهذه السوابق أن يتحول إلى مواطنٍ أمريكي مخلص»*.

حتى الموت لم ينقذه. فقد تواصل التجسس عليه. ولكن ليس من جانب مكتب التحقيقات الفيدرالي هذه المرة، وإنما من زملائه، رجال العلم الذين قطّعوا دماغه إلى مئتين وأربعين قطعة ودرسوها بحثاً عن تفسيرٍ لعبقريته.

لم يجدوا شيئاً.

وكان إينشتاين قد نبّه:

الشيء الوحيد غير العادي فيَّ هو فضولي.

«*الاقتباس من ملف آينشتاين لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية_ 1800 صفحة يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط: https://is.gd/YQHIR6»

قاسيون
2018
2000 ل.س قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
حزب الإرادة الشعبية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار